UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
6 JUN 1980
RECEIVED
LIBRARY

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع: عام
E/ECWA/114
٧ أيار/مايو ١٩٨٠

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

الدورة السابعة
١٩ - ٢٣ نيسان / ابريل ١٩٨٠
بغداد ،العراق

تقرير اللجنة

الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي للأمم المتحدة

80-3228

المحتويـــــات

الفصـــل		الفقرات	الصفحة
الأول -	القضايا المرفوعة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي للبت فيها	١-٣	١
الثاني -	أعمال اللجنة منذ الدورة السادسة	٤-٦	٣
	ألف - نشاطات الهيئات الفرعية	٤	٣
	باء - نشاطات أخرى	٥	٣
	جيم - العلاقات مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى	٦	٣
الثالث -	الدورة السابعة للجنة	٧-١٠٤	٤
	ألف - الحضور وتنظيم الأعمال	٧-١٨	٤
	باء - جدول الأعمال	١٩	٦
	جيم - وقائع الجلسات	٢٠-١٠٤	٧
الرابع -	القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابعة ..		٢٦

المرفقـــــات

الأول -	بيان بالآثار المالية المترتبة على مشروعات القرارات المطروحة على اللجنة في دورتها السابعة	٣٩
الثاني -	قائمة بالوثائق المقدمة الى اللجنة في دورتها السابعة ، والمنشورات والوثائق الأساسية الصادرة اثناء الفترة المستعرضة	٤١

الفصل الأول

القضـــايـا المـــرفـــوعة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي للبت فيها

١ - اتخذت اللجنة في جلستها السابعة المعقودة في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٠ القرار التالي وقررت رفعه الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي للبت فيه :

القرار رقم ٧٨ (د-٧) : انتقال مكاتب اللجنة الى بغداد (١)

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تدرك ان نشاطات اللجنة وقدرتها على خدمة الدول الأعضاء تعتمد الى حد بعيد على كفاءة ومستوى اداء الكوادر والموظفين الملتحقين بامانتها التنفيذية ،

واذ تعي تماما أن قدرة موظفي وخبراء اللجنة على البذل والاداء العالي ترتبط ارتباطا وثيقا بشروط العمل والظروف المعيشية التي توفرها هيئة الأمم المتحدة للعاملين فيها ،

واذ تقدر للسيد الأمين التنفيذى للجنة وجهازه وخبرائه المجهودات القيمة في الاضطلاع بمهام أعمال اللجنة ،

واذ تعبّر للحكومة العراقية عن خالص شكرها وتقديرها لكل ما قدمته وتقدمه من دعم مادى ومعنوى من أجل تسهيل اداء اللجنة لمهامها في مقرها الدائم ببغداد ،

ترجو من الأمين العام للأمم المتحدة أن يولي اهتماما خاصا لجميع القضايا والمسائل المؤثرة على مستوى كفاءة وقدرة اداء موظفي اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا وذلك بغرض تأمين الوسائل المناسبة وشروط العمل المؤاتية التي تمكن سكرتارية اللجنة من تقديم خدماتها للدول الأعضاء بأعلى قدر من الكفاءة.

٢ - وفي الجلسة الثامنة المعقودة في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٠ وافقت اللجنة على رفع المقرر التالي، الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي :

"أقرت اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في دورتها السابعة مشروع برنامج العمل والأولويات المنقّح لعامي ١٩٨٠ - ١٩٨١ الوارد في الوثائق E/ECWA/90 و Corr.1 و Corr.2 بعد أن أخذت بعين الاعتبار الملاحظات التي أبدتها بعض الدول الأعضاء".

---

(١) أنظر الفقرة ٤٢ أدناه.

الفصل الثاني

أعمال اللجنة منذ الدورة السادسة

ألف - نشاطات الهيئات الفرعية

٤- لم تقم اللجنة حتى الآن بانشاء هيئات فرعية .

باء - نشاطات أخرى

٥- للاطلاع على نشاط اللجنة يمكن الرجوع الى الوثائق التالية :

E/ECWA/91 و E/ECWA/95 و E/ECWA/95/Add.1 و E/ECWA/106.

جيم - العلاقات مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى

٦- استمرت اللجنة في التعاون مع الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى ضمن اطار برنامج عملها والاتفاقات القائمة .

١٢ - واستنادا الى احكام المادة الرابعة من صلاحيات اللجنة ، شاركت في أعمال الدورة السابعة ، بصفة استشارية ، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، واستراليا ، واسبانيا ، والمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، وايطاليا ، والبرازيل ، وبلجيكا ، وبلغاريا ، وتركيا ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ورومانيا ، والسويد ، والمكسيك ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنمسا ، والهند ، وهنغاريا ، وهولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليونان .

١٣ - وتحفظ وفد منظمة التحرير الفلسطينية على دعوة الولايات المتحدة الامريكية للاشتراك في أعمال الدورة بصفة استشارية . وأيده في ذلك وفد الجمهورية العراقية .

١٤ - وانتخبت اللجنة بالاجماع ، في جلستها الثانية ، السيد حسن علي ، وزير التجارة في الجمهورية العراقية ورئيس الوفد العراقي رئيسا للدورة السابعة . كما انتخبت السيد علي النسور ، وزير التجارة والصناعة في المملكة الأردنية الهاشمية ، والسيد محمد حزام الشوحطي ، وزير الاقتصاد في الجمهورية العربية اليمنية ، نائبين للرئيس ، والسيد حيان حيدر ، عضو وفد الجمهورية اللبنانية ، مقررا للدورة .

١٥ - وعملا بالمادة ١١ من النظام الداخلي المؤقت ، قام أعضاء المكتب بفحص أوراق اعتماد الوفود المنتدبة فوجدوها مستوفاة الشروط .

١٦ - وقد سجلت الوفود التالية تحفظها على مشاركة جمهورية مصر العربية في الدورة : المملكة الأردنية الهاشمية ، ودولة الامارات العربية المتحدة ، ودولة البحرين ، والمملكة العربية السعودية ، والجمهورية العربية السورية ، والجمهورية العراقية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ودولة قطر ، ودولة الكويت ، والجمهورية اللبنانية ، والجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . وطلبت اعتبار بيانها بهذا الشأن وثيقة رسمية من وثائق الدورة . ومن ثم تم تعميمه في مذكرة من الأمين التنفيذي (E/ECWA/110).

١٧ - واحتج وفد جمهورية مصر العربية على هذا التحفظ مشيرا الى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٩/٤٩ بشأن عضوية جمهورية مصر العربية في اللجنة . وطلب من الأمين التنفيذي أن يتخذ اللازم لاعتبار بيانه في هذا الشأن وثيقة رسمية من وثائق الدورة ولرفعه الى الأمين العام للأمم المتحدة . وبناء على ذلك تم تعميم البيان المذكور في مذكرة من الأمين التنفيذي (E/ECWA/111).

١٨ - واعترض وفد الجمهورية العراقية على ما جاء في بيان وفد جمهورية مصر العربية المشار اليه في الفقرة السابقة ، وطلب من الأمين التنفيذي اتخاذ اللازم لاعتبار بيانه في هذا الصدد وثيقة رسمية من وثائق الدورة ولرفعه الى الأمين العام للأمم المتحدة . وأيده في ذلك وفود كل من المملكة الأردنية الهاشمية ، ودولة الامارات العربية المتحدة ، ودولة البحرين ، والمملكة العربية السعودية ، والجمهورية العربية السورية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ودولة قطر ، ودولة الكويت ، والجمهورية اللبنانية ، والجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . وعليه ، تم تعميم البيان المذكور في مذكرة من الأمين التنفيذي (E/ECWA/112).

(ز) الندوة الاقليمية للأنماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة في غربي آسيا

(ح) المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٨ - الوضع المالي لبرامج اللجنة وتعزيز حساب المساهمات المالية

٩ - برنامج العمل والأولويات المنقّح ، ١٩٨٠ - ١٩٨١

١٠ - اسناد الصلاحيات المركزية للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية الى اللجان الاقليمية ، وتعزيز هذه اللجان

١١ - التعاون بين البلدان النامية

١٢ - انشاء هيئات فرعية للجنة

١٣ - أية أمور أخرى

١٤ - اعتماد تقرير اللجنة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

جيم - وقائع الجلسات

٢٠ - افتتح الدورة السيد طه ياسين رمضان ، النائب الأول لرئيس الجمهورية في الجمهورية العراقية ، بكلمة رحب فيها بانعقاد الدورة السابعة للجنة في بغداد ، وأعرب عن ثقته في أن مداولات اللجنة ومناقشاتها ستسهم كثيرا في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء كجزء من الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي . وقال أن استمرار الأزمة الاقتصادية الدولية يتطلب جهودا استثنائية لوضع حد لما تعانيه الدول النامية من صعوبات . وأشار الى المؤتمرات الاقتصادية الدولية التي عقدت لمعالجة مشاكل الأسرة الدولية وأبدى رأيه بأنها فشلت جميعها في تحقيق التغييرات الهيكلية اللازمة لاقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وأكد ايمان العراق بضرورة تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة ، وفيما بين البلدان النامية عامة. وقال ان هذه البلدان تستحق أن تقدم لها كل مساعدة ممكنة . ونوه باقتراح العراق القاضي بانشاء صندوق عالمي طويل الأمد لمساعدة هذه البلدان في مواجهة آثار التضخم المصدر اليها من قبل الدول الصناعية .

٢١ - ثم ألقى رئيس الدورة السادسة السيد حسن علي ، وزير التجارة في الجمهورية العراقية ، كلمة تطرق فيها الى المشاكل الاقتصادية والسياسية التي يجتازها العالم وآثارها السلبية على الدول النامية . وشدد على مسؤولية الدول المتقدمة في التخفيف من مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية وذلك بالعمل على اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وبايجاد المعالجات الشاملة وباتخاذ الاجراءات العملية التي تخدم مصلحة الشعوب كافة ، وخاصة شعوب البلدان النامية . وأشار في هذا الصدد الى

٢٦ - ورحّب الأمين التنفيذى في بيانه الاستهلالي بافتتاح السيد النائب الأول لرئيس الوزراء في الجمهورية العراقية للدورة وأعرب عن شكره لحكومة العراق لاستضافتها الدورة الماضية والدورة الحالية للجنة ،وللمساعدة التي قدمتها لتسهيل انتقال امانة اللجنة من مقرها المؤقت في بيروت الى مقرها الدائم في بغداد . وتناول الظروف التي تحد من الجهود الانمائية في المنطقة والتحديات الرئيسية التي تواجهها خلال العقد الحالي . وأشار الى تعاظم ارتباط المنطقة بالاقتصاد العالمي وتفاعلها مع الاتجاهات التي تسوده . وقال انه لا يمكن القاء اللوم في الأزمات والمصاعب الاقتصادية الراهنة على الدول النفطية ، لأن ذلك من شأنه أن يعرقل بشدة الحوار الجارى بين الدول الصناعية والدول النامية .

٢٧ - وذكر أن أزمة الطاقة ،بتأثيراتها الحادة على اقتصاديات المنطقة والعالم ،قد أظهرت جسامة مخاطر الاستمرار في تبديد الموارد الطبيعية غير المتجددة في العالم ،وعلى رأسها النفط. كما أوضحت أخطار انقسام العالم الى مجموعة غنية ومجموعة فقيرة ،مما يهدد رفاه البلدان المتقدمة النمو نفسها . ومن هنا تنشأ ضرورة تغيير النظام الاقتصادى العالمي الحالي في مصلحة البلدان النامية . وهذا هو جوهر الحوار بين الشمال والجنوب الذى تستطيع منطقة اللجنة أن تقوم بدور هام في انجاحه .

٢٨ - ومضى الأمين التنفيذى يقول ان المنطقة قد شهدت خلال العقد الماضي سلسلة متلاحقة من التغييرات السريعة في مختلف الحقول . بيد أن التغييرات في الحقل الاقتصادى لم يواكبها تطوير ملائم للمؤسسات الاجتماعية والادارية . فتقليد انماط التنمية في مجتمعات الدول الصناعية ،التي تختلف ظروفها الحضارية والتاريخية عن ظروف مجتمعاتنا ،خطرومضر . ومن هذا المنطلق ينبغي اعادة تقويم وتنقيح كثير من المفاهيم والتجارب الانمائية لتنسجم مع متطلبات وواقع المنطقة ،وتوجيه جهود أكبر نحو الجوانب الاجتماعية للتنمية .

٢٩ - وأشار الى أن من بين التحديات التي تواجه المنطقة في العقد الحالي ، استمرار التفاوت في مستويات الدخول بين بلدانها . وقال انه قد بذلت جهود عديدة للتخفيف من ذلك التفاوت ،تجلت بصفة رئيسية في انشاء العديد من صناديق التنمية لتمويل مشاريع الانماء في المنطقةوالعالم العربي بشروط ميسّرة ،الى جانب تقديم المعونات المباشرة على أساس ثنائي من قبل الدول القادرة في المنطقة الى الدول المحتاجة . وأكد الأمين التنفيذى أن تلك المعونات لم تعد كافية ،نظرا لتزايد الاحتياجات الانمائية لهذه البلدان ،وانه لا بد من البحث عن السبل والوسائل الكفيلة بتوجيه الفوائض المالية نحو استثمار موارد المنطقة في اطار التعاون الاقليمي بحيث تستغل الطاقات البشرية والطبيعية المتوفرة استغلالا كاملا .

٣٠ - ومضى الى القول أن اللجنة تمكنت من انجاز عدد من الدراسات الرامية الى تحديد بعض مشاريع التعاون الاقليمي وانه تجرى الآن دراسات رئيسية في مجالات النقل والمواصلات ،والمياه ،والعلم والتكنولوجيا . ونظمت اللجنة عدة اجتماعات وندوات بحثت فيها قضايا حيوية كهجرة الكفاءات ،والبحث عن نموذج جديد للتنمية ،والاستيطان البشرى ، ومشاكل الاسكان ،والمساهمة في وضع استراتيجية انمائية دولية للعقد الحالي ،وقضايا الأمن الغذائي ،والتبادل التجارى ،والعرض والطلب على الطاقة في العالم العربي . كما أجرت اللجنة عددا من الدراسات الميدانية .

مع ثلاثة فصول اضافية عن الشركات عبر الوطنية ،وتنسيق شؤون البيئة ، ونشاطات التعاون التقني . كما يوجز أيضا الخدمات الاستشارية التي قدمتها اللجنة الى الدول الاعضاء. واشار الى الفقرة ٨٥ من التقرير المرحلي المتعلقة بانشاء مركز عربي لنقل وتطوير التكنولوجيا ، فقال ان اللجنة تسعى الى تنسيق عملها في هذا الميدان مع جامعة الدول العربية ،وبصورة خاصة مع المجلس الاقتصادى والاجتماعي التابع لها . وذكر ان التقرير حول متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة ، (E/ECWA/95) جاء مختصرا لان بعض القرارات التي اتخذتها اللجنة في الماضي واولتها عناية خاصة ستبحث تحت بنود منفصلة. وتطرق الى أعمال المتابعة المتعلقة بقرارى اللجنة بشأن الشعب الفلسطيني (E/ECWA/106) فشرح الظروف المحيطة بتنفيذ القرار ٢٧ (د-٣) .

٣٥ - وخلال مناقشة هذا البند اعترض عدد من المندوبين على تقديم المساعدات والمشورة الفنية من قبل اللجنة الى جمهورية مصر العربية.

٣٦ - وركّز عدد من المندوبين على موضوع النقص في التنسيق بين اللجنة والمؤسسات والهيئات الاقتصادية العربية ،واقترحوا اصدار توصية تؤكد على أهمية ذلك التنسيق . وقالوا انه ينبغي حث الدول الأعضاء على دعوة اللجنة لحضور اجتماعات المنظمات والصناديق العربية ،وصولا الى التنسيق المنشود .

٣٧ - ونوّه بعض المندوبين بضرورة التعاون مع اللجنة وحثّوا الدول الأعضاء على تزويدها بكل ما تحتاج اليه من بيانات في عملها والمشاركة في الندوات والمؤتمرات التي تعقدها . وتساءل أحد الوفود عن دور وحدة الاحصاء في اللجنة في هذا المجال وطالب بدعمها . كما استوضح عن مصير المشروع المتعلق بانشاء مركز اقليمي للتجهيز الالكتروني للبيانات.

والفرنسية. اما بالنسبة للعام الدراسي ١٩٨٠/١٩٨١ فستقوم الحكومة باستئجار بناء بصورة مؤقتة. وذكر انه قد تم البدء في تشييد ابنية المكاتب والوحدات السكنية بالمقر الدائم ويتوقع ان يستغرق اكمالها ٢٣ شهرا بالنسبة لابنية المكاتب و ٢٨ شهرا بالنسبة للوحدات السكنية.

٤٣- وقدم احد الوفود اقتراحا في مجال التعاون العربي في نقل التكنولوجيا وتطويرها يوصي بقيام اللجنة بدعم ومساعدة المراكز الوطنية العاملة في هذا الميدان، والمساهمة في انشاء مثل هذه المراكز في الاقطار التي تفتقر اليها، وذلك من خلال اعداد نموذج مؤسسي مقترح للمراكز الوطنية وطبيعة اعمالها، والقيام بمسح نشاطات هذه المراكز واقتراح سبل التنسيق فيما بينها. وابدى مندوب آخر ملاحظة في هذا السياق حول ضرورة نقل التكنولوجيا مع مراعاة الظروف السائدة في البيئات العربية.

٤٤- واعتد بالاجماع مشروع قرار يوصي بالمساعدة على اعادة تعمير لبنان. واستنكر مندوب منظمة التحرير الفلسطينية ورود اسم مصر ضمن الوفود المتبنية لمشروع القرار، وأيده في ذلك معظم الاعضاء وقرروا حذف اسم مصر.

٤٥- وردّ الامين التنفيذي على التساؤلات والملاحظات التي اثيرت حول هذا البند فاوضح ان وثائق الدورة السابعة ارسلت في الوقت المحدد لها وان التأخير في استلامها ناتج عن سوء المواصلات او التوزيع. وبالنسبة الى موضوع تقديم المساعدة الى جمهورية مصر العربية، قال ان اللجنة مرتبطة بقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بهذا الشأن، وهي لذلك ملزمة بتقديم الخدمات والمساعدات لكل الدول الاعضاء. واضاف انه يشاطر وفود الدول الاعضاء رأيها بشأن ضرورة تزويد اللجنة بالمعلومات والاحصائيات اللازمة وضرورة ان تستجيب الدول الاعضاء للجنة على نحو اكبر وان تتعاون معها بشكل اوفى. وذكر ان التنسيق الفعّال يفترض تعاون جميع الاطراف على اتم وجه. واشار في هذا الصدد الى الاتفاقيات المعقودة بين اللجنة والمنظمات الاقليمية العربية، والى الاجتماعات التي تعقد على مستوى المسؤولين فيها. وشدّد على دور الدول الاعضاء في دفع عجلة التنسيق بين اللجنة والمنظمات الاقليمية والصناديق العربية. وتطرق الى المصاعب المالية التي تعترض توسيع نطاق عمل وحدة الاحصاء داخل امانة اللجنة. واوضح ان اللجنة تواجه صعوبات جمة في الحصول على اية زيادة ملموسة في مواردها نظرا للقيود التي فرضتها منظمة الامم المتحدة على اجهزتها في هذا المجال. وناشد الدول مؤازرة اللجنة في مسعاها للحصول على المزيد من الاعتمادات. واشار الى مساعي الامانة التنفيذية لدى الصناديق العربية للتعاون والتنسيق معا في المجالات المشتركة، ولا سيما في مجال الدراسات الاحصائية. ونوّه بالتعاون القائم بين اللجنة وصندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية في تنفيذ القرار ٢٨ (د - ٣) حول تعداد الشعب العربي الفلسطيني وبعض الدول الاعضاء التي تقوم باجراء مسوحات سكانية يمكن الاستفادة من نتائجها.

٤٦- كما قدمت الامانة التنفيذية توضيحات حول عدد من التساؤلات التي اثيرت تعليقا على التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل (الوثيقة E/ECWA/91). وذكر فيما يتعلق بالدراسات التي تقوم بها اللجنة، ان الامر يعود للدول الاعضاء، في الدرجة الاولى، لترجمتها الى ترتيبات عملية على الصعيدين الوطني والاقليمي. واشير فيما يتصل بنشاطات اللجنة في مجال

٥٠- وأكد مندوب آخر ان من المستحيل عمليا نقل التكنولوجيا الى العالم العربي على نحو فعّال دون تمهيد الطريق امام الاستيعاب الناجح للتكنولوجيا ، ودون مراعاة الظروف المحلية والبيئية السائدة .

٥١- وذكر احد المندوبين ان حصيلة المؤتمر تعكس مصالح مجموعات مختلفة من البلدان واحتياجاتها الاساسية ، ولا سيما بعض البلدان في منطقة امريكا اللاتينية . وقال ان من الضروري ان تقوم اللجنة بتحديد مجالات الاولوية للدول الاعضاء في ميدان العلم والتكنولوجيا ووضع برنامج عمل يعكس هذه الاحتياجات . كما استفسر عن الاساس الذي سيستند اليه في تقديم المساهمات في الصندوق المؤقت من قبل اعضاء المجتمع الدولي .

٥٢- وأكد مندوب آخر اهمية تعزيز الامانة التنفيذية وتأييد طلباتها للحصول على موارد اضافية لتمكينها من الاضطلاع على نحو فعّال بمسؤولياتها المتزايدة في ميدان العلم والتكنولوجيا .

(ب) المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية

٥٣- اشار الامين التنفيذي ، لدى عرض البند الفرعي (ب) ، الى قرار الجمعية العامة ١٤/٣٤ الذي اقرّ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية والذي دعا الهيئات الادارية في الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ان تنظر بايجابية في امكانية توفير الموارد اللازمة للاعمال التكميلية التي سيضطلع بها المؤتمر بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة . ونظرا لاهمية الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية لعدد من بلدان المنطقة فقد اعدت الامانة التنفيذية مشروع برنامج العمل المقترح الوارد في الوثيقة (E/ECWA/105) لكي تنظر فيه اللجنة . ويستهدف البرنامج مساعدة البلدان الاعضاء في وضع سياسات حكومية وانشاء مؤسسات قادرة على القيام بتخطيط برامج متكاملة للتنمية الريفية والاصلاح الزراعي وبتنفيذ هذه البرامج والتنسيق فيما بينها بشكل فعّال .

٥٤- وفي المناقشة التي دارت بهذا الشأن ، اقترح احد المندوبين الاستغناء عن بعض النشاطات الواردة في البرنامج المقترح ، ودمج بعض النشاطات المتبقية معا لتخفيض الكلفة .

٥٥- واشار مندوب آخر الى ان البرنامج ينقصه الترابط بالنسبة لقطاع معقد ومهم كالاصلاح الزراعي والتنمية الريفية . ولا بد قبل الشروع في البرنامج من دراسة هذا القطاع وتقدير احتياجاته . واقترح ، نظرا لقلة الموارد المتوفرة ، ان تتركز الجهود على المشاريع الاكثر قابلية للتنفيذ وقصرها على عدد محدود من البلدان .

(ج) عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث

٥٦- قدمت الامانة التنفيذية البند الفرعي (ج) بالاشارة الى مذكرة من الامين التنفيذي (E/ECWA/97/Add.1) بشأن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث قدمها الامين التنفيذي الى اللجنة التحضيرية ، المنبثقة عن الجمعية العمومية للامم المتحدة ، بهدف اخذ محتوياتها في الاعتبار في رسم تلك الاستراتيجية . ولفت انتباه اللجنة الى المنطلقات الاساسية لاستراتيجية التنمية في المنطقة التي تمخضت عنها مداولات الخبراء .

(د) انشاء المجلس الاقليمي للموارد المائية

٦٤- قدمت الامانة التنفيذية الفقرة (د) من البند السابع من جدول الاعمال مع الوثيقة E/ECWA/96 وأشارت الى اهمية التعاون الاقليمي ودوره الاقليمي في حقل انماء الموارد المائية. كما أكدت على ان التنسيق في هذا المجال سيسهم الى حد بعيد في تطوير وادارة الاحواض المائية المشتركة ومن شأنه ان يشكل اساسا صالحا لاجراء المسوحات المتكاملة للموارد المائية السطحية والجوفية سيما وان اعمال التنقيب الهيدرولوجية والهيدروجيولوجية التي اجريت في منطقة اللجنة اثبتت تواجد احواض مائية رئيسية مشتركة يتطلب تطويرها تعاونا على الصعيدين الاقليمي والدولي. كما اشارت الامانة التنفيذية الى القرارات والتوصيات التي تم اتخاذها في مجال التعاون الاقليمي في حقل الموارد المائية ابتداء من الاجتماع الاقليمي الاول للمياه في بغداد عام ١٩٧٦ والاجتماع الثاني في الرياض في اواخر عام ١٩٧٩ وما انبثق عنه في اجتماع اللجنة الخماسية في دمشق عام ١٩٧٩. ثم عرضت الامانة موجزا عن الاجراءات التي قامت بها اللجنة تمشيا مع هذه القرارات والتوصيات والتي ادّت الى اعداد الوثيقة المذكورة اعلاه. ودعت الامانة الدول الاعضاء الى تحديد موقفها من انشاء المجلس الاقليمي للموارد المائية المقترح منوهة الى ان الوثيقة تضمنت ثلاثة اقتراحات بديلة لمهام وصلاحيات هذا المجلس على سبيل الاسترشاد.

٦٥- وفي المناقشة التي اعقبت ذلك ابدى احد المندوبين تأييده لانشاء المجلس على ان تكون مهامه محصورة في تنسيق النشاطات المائية القائمة في المنطقة من قبل المنظمات والهيئات العربية والدولية عن طريق جمع المعلومات عن هذه النشاطات ومناقشتها في الاجتماعات الدورية التي يعقدها المجلس المقترح وتقديم المشورة اللازمة. واوضح ان اقتراحه نابع من الرغبة في الحد من اية ازدواجية محتملة. وذكر ان البديل الثالث الذى طرحته الوثيقة المذكورة ينسجم ووجهة النظر التي يتبناها علما بأن هذا البديل ينص على ان تتركز نشاطات المجلس المقترح على تحقيق التعاون والتنسيق بالنسبة الى جميع المجالات المتعلقة بتنمية الموارد المائية في منطقة اللجنة. ويكون المجلس في هذه الحالة اداة لتعبئة الجهود لدعم التعاون الاقليمي في حقل الموارد المائية وتتولى الامانة التنفيذية مهام امانة هذا المجلس.

٦٦- واشاد بعض المندوبين بالوثيقة المطروحة للمناقشة وايدوا انشاء المجلس المقترح بحيث يتولى المهام والصلاحيات المشار اليها في البديل الثالث والذى برأيهم هو أقرب الى اجماع غالبية الدول الاعضاء.

٦٧- واقترح احد المندوبين بأن يعاد النظر مستقبلا في المهام الموكولة الى المجلس على ضوء انجازاته بغية التوصل الى توسيع قاعدة اعماله ومهامه بما يتوافق مع البديل الاول والثاني المقترحين بالوثيقة المذكورة آنفا اذا ما دعت الضرورة الى ذلك.

٦٨- وذكر مندوب آخر ان التعاون الاقليمي في مجال الموارد المائية له اهمية خاصة سيما وان بعض الدول الاعضاء في اللجنة تعاني من قلة الموارد المائية وان هذه المشكلة تتزايد حدة مع التطور الاقتصادى والاجتماعي للمنطقة. ثم استفسر عما اذا كانت الموارد المائية تشمل مياه التحلية التي تعتبر موردا رئيسيا في بعض دول المنطقة.

٧٤- وقد اقر مؤتمر اللجنة الاقليمي الثاني للسكان الذى عقد في دمشق في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ، مجموعة من التوصيات تضمنتها الوثيقتان E/ECWA/104 و Corr.1 . ولا تشمل هذه التوصيات الامور المتعلقة بنمو السكان فحسب، وانما تشير ايضا الى اهم القضايا التي تواجه البلدان الاعضاء في مجالات الهجرة الداخلية والتحضر والهجرة الاقليمية والدولية . ولوحظ في هذا الصدد ان من اهم المشاكل التي تواجه المنطقة الهجرة الجبرية للشعب العربي الفلسطيني . واكدت التوصيات ايضا على الحاجة الى جمع وتحليل البيانات السكانية والى البحث العلمي كأساس لوضع سياسات فعّالة في ميدان السكان .

٧٥- وفي المناقشة التي جرت حول هذه المسألة ، اعرب عدة مندوبين عن آرائهم حول اهمية القضايا السكانية ووضع سياسات وبرامج ملائمة للسكان ، واكدوا وجوب اتخاذ اللجنة قرارات محددة بالنسبة للقضايا الهامة مثل الوفيات ، والهجرة من الريف الى المدن ، وتنظيم الاسرة ، وادماج المرأة في عملية التنمية .

٧٦- واشار احد المندوبين الى اهمية وضع سياسات ملائمة تتفق وظروف كل بلد واحتياجاته . وقال انه اذا كانت بعض توصيات المؤتمر بحاجة الى ان تدرج في استراتيجية التنمية الشاملة للعالم العربي ، فان هناك توصيات اخرى ، وخاصة تلك المتعلقة بحجم الاسرة وتنظيمها ، لا تتساوى في الاهمية بالنسبة لكل بلد من بلدان المنطقة . اذ ان هذه التوصيات قد تقتصر فقط على البلدان التي تكون فيها اتجاهات النمو السكاني بمثابة عبء على التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبالنسبة للهجرة الاقليمية والدولية والحاجة الى تنظيم هجرة الايدى العاملة ، اكد الحاجة الى ضمان حرية انتقال المواطنين العرب بين البلدان العربية جميعها ، بهدف الحفاظ على استمرار التفاعل بين المواطنين العرب في الميادين الثقافية والاقتصادية والاجتماعية .

٧٧- وقال مندوب آخر ان مسألة الهجرة الاقليمية والدولية كانت موضع مناقشات تفصيلية في اجتماعات منظمة العمل العربية . واقترح ان تعمل الامانة التنفيذية للجنة على التنسيق الوثيق بين جهودها بالنسبة لهذه القضايا وغيرها بغية تحقيق اكبر فائدة ممكنة للمواطنين العرب .

(و) الاجتماع الاقليمي التحضيري لمؤتمر ١٩٨٠ العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة

٧٨- قدمت الامانة التنفيذية مذكرة من الامين التنفيذى بشأن هذا البند الفرعي (الوثيقة E/ECWA/98) وركزت على دور المرأة الاساسي في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية . واشارت الى اهتمام اللجنة والامم المتحدة ومنظماتها المتخصصة بالنهوض بمستوى المرأة . كما تطرقت الى متابعة اللجنة ، على المستوى الاقليمي ، لنتائج المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة الذى عقد عام ١٩٧٥ والتي انعكست في تنظيم الاجتماع الاقليمي التحضيرى للمؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة المقرر عقده في كوبنهاغن في تموز / يوليو ١٩٨٠ . وقد حضر الاجتماع المذكور ، الذى عقد في الجمهورية العربية السورية بين ١٠ و ١٣ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٩ ، مندوبون عن ١١ دولة من اعضاء اللجنة ، بالاضافة الى ممثلين عن جامعة الدول العربية ووكالاتها المتخصصة ، وعن الامم المتحدة ومنظمات دولية اخرى . وقد رفعت توصيات هذا الاجتماع الى المؤتمر العالمي للنظر فيها . وذكرت ان اللجنة توالي اتصالاتها لعقد اجتماع لوفود الدول الاعضاء بغية تنسيق جهودها خلال المؤتمر العالمي .

ارست المبادىء لوضع تدابير جديدة للتعاون الصناعي الدولي وتنفيذها توطئة لاعادة بناء هيكل الصناعة العالمية في اطار نظام اقتصادي دولي جديد . واكدت الامانة التنفيذية ضرورة تكثيف الجهود الهادفة الى المساهمة في خطة عمل نيودلهي وتقوية القاعدة الصناعية في المنطقة وتعزيز التعاون الاقليمي . واشارت في هذا الصدد الى انها تعتزم توسيع نشاطاتها فيما يتعلق بوضع استراتيجيات وسياسات التكامل الصناعي الاقليمي وتطبيقها . كما شددت على تنسيق جهود التنمية الصناعية على الصعيدين الاقليمي والمشترك بين الاقاليم مشيرة الى التعاون الذى بدأ مؤخرا بين اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادىء .

٨٥- وخلال المناقشة ، ذكر احد المندوبين ان بلاده ابدت اهتماما كبيرا بهذا المؤتمر نظرا لاهمية الامور التي طرحت فيه ، وللنتائج الايجابية التي كانت تتوخاها الدول النامية منه . واعتبر ان حصيلة المؤتمر كانت فشلا للتعاون الدولي بسبب الموقف اللاتعاوني الذى وقفته الدول الصناعية بمعارضتها الاقتراحات المقدمة من قبل مجموعة الـ ٧٧ . واضاف ان خطة عمل نيودلهي تضمنت مبادىء ايجابية للتعاون بين الدول النامية في المجال الصناعي يمكن ان تستفيد منها اللجنة لتعزيز التعاون بين اعضائها . ودعا اللجنة لاتخاذ الخطوات اللازمة ليتحقق اقصى قدر من المساهمة في تنفيذ مقترحات مجموعة الـ ٧٧ وخطة عمل نيودلهي . وأشار ايضا الى التوصية الواردة في خطة العمل بشأن الاسراع بتنفيذ قرار مجلس التنمية الصناعية في دورته الثانية عشرة (٣) والداعية الى اجراء دراسة شاملة عن الانشطة الصناعية في فلسطين المحتلة وذلك لتحسين الوضع الاقتصادى والاجتماعي في تلك المنطقة .

٨٦- وفي ختام مناقشة البند السابع من جدول الاعمال اوجز الامين التنفيذى الغاية من ادراج البند المذكور في جدول اعمال الدورة السابعة على انها الاسترشاد بتوجيهات الدول الاعضاء فيما يتعلق بانعكاسات مؤتمرات الامم المتحدة على برنامج عمل اللجنة ، واطلاعها على نتائج الاجتماعات الاقليمية التي تعقدها اللجنة للاستفادة من مناقشة تلك النتائج في تخطيط عملها في المستقبل . واعرب عن تقديره للاهتمام الذى حظي به هذا البند من قبل الاعضاء ورحب بطلبهم بأن يكون بندا دائما على جدول اعمال دورات اللجنة مستقبلا .

٣- الوضع المالي لبرامج اللجنة وتعزيز حساب المساهمات المالية

٨٧- قدم الامين التنفيذى البند الثامن من جدول الاعمال والوثائق التي اعدتها الامانة حول الموضوع (E/ECWA/100 و Add. I و Add.2) . ولفت الانتباه الى ان الزيادة في ميزانية اللجنة للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ ، بالنسبة الى السنتين السابقتين ، والبالغة ٨٠٠ ٦٢٣ ٣ دولار تتضمن مبلغ ١٦٠٠ ٠٠٠ دولار هي كلفة نقل مقر اللجنة من بيروت الى بغداد ، والتحسب للتضخم ، بالاضافة الى عدد محدود من الوظائف التي حصلت عليها اللجنة بالرغم من قرار الجمعية العامة بتجميد الزيادات في نفقات منظومة الامم المتحدة . وذكّر ان موارد الصناديق الائتمانية تستخدم ، في المقام الاول ، لاستكمال موارد الميزانية العادية في تنفيذ برنامج العمل . وابلغ اللجنة انه لم تسجل منذ الدورة السابقة اى تعهدات جديدة لزيادة موارد حساب المساهمات المالية . ونوّه

---

(٣) القرار ٩٣ (د-١٢) المؤرخ في ٢٦ ايار/مايو ١٩٧٨ بشأن دور القطاع العام في تعزيز التصنيع في البلدان النامية .

٩٣- وفي المناقشة التي اعقبت ذلك، اكد عدد من المندوبين على الحاجة الى التنسيق الفعّال مع المنظمات الاقليمية العربية المعنية والتي تعمل في مجال الزراعة، والصناعة، والنفط والطاقة، والعلم والتكنولوجيا وسائر الميادين الحيوية. وينبغي ان يتم، قدر الامكان، ربط نشاطات اللجنة ذات الاهداف المتشابهة مع نشاطات المنظمات العربية المعنية الاقليمية منها والدولية من اجل تجنب الازدواجية وخفض التكاليف الى ادنى حد ممكن. وفي اطار برنامج اللجنة للتنمية الصناعية ينبغي بذل الجهود لتنسيق الاعمال المشار اليها في البرنامجين الفرعيين اللذين يعنيان بالتوفيق بين الخطط والسياسات الصناعية من جانب والمشاريع الصناعية المحددة من جانب آخر. ومن الضروري كذلك وضع استراتيجية اقليمية للتنمية الصناعية. ولا بد، في هذا الصدد، من الافادة من الجهود الحالية المماثلة.

٩٤- وفيما يتعلق بتحقيق التوافق بين خطط التنمية، اعرب احد المندوبين عن امله في ان يتم الانتهاء من المشروع الخاص بهذا الموضوع في عام ١٩٨٠، اذ ان هذا امر ضروري اذا اريد مساعدة البلدان الاعضاء في جهودها الرامية الى بدء خططها الانمائية القادمة في عام ١٩٨١ وفقا لتوصية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية للدول الاعضاء فيه بتوحيد فترات خططها الانمائية.

٩٥- واشار احد المندوبين الى ان بعض الدراسات المزمع اجراؤها في اطار برنامج الزراعة هي ذات طابع عام، واقترح جعلها اكثر تحديدا وقصرها على البلدان التي اكتسبت خبرة في مجال التخطيط والتكييف الزراعيين على الصعيد الاقليمي. وقال انه ينبغي بذل الجهود لان تكون هذه الدراسات ذات فائدة عملية. واضاف ان الموارد المخصصة للخدمات الاستشارية للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ تحتاج زيادات طفيفة لتغطية عامل التضخم، وانه تنبغي زيادة هذه الموارد لمواجهة الطلب المتزايد من قبل البلدان الاعضاء على هذه الخدمات. كما ينبغي، بالنظر الى تزايد اهمية العلم والتكنولوجيا، انشاء شعبة مستقلة تتوفر لها الموارد الكافية لكي تضطلع بالاعمال المتعلقة بمختلف جوانب تطبيق العلم والتكنولوجيا على التنمية في بلدان المنطقة.

٥- <u>اسناد الصلاحيات المركزية للفعاليات الاقتصادية الى اللجان الاقليمية وتعزيز هذه اللجان وانشاء هيئات فرعية للجنة</u>

٩٦- وافقت اللجنة، بناء على اقتراح احد الوفود، على دمج البحث في البندين ١٠ و ١١ من جدول الاعمال. وقدّم الامين التنفيذي تقريرا مقتضبا عن البند العاشر، (E/ECWA/92) جاء فيه ان قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٣٢/١٩٧، بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاجتماعي والاقتصادي في منظومة الامم المتحدة، اوصى بزيادة المسؤوليات المنوطة باللجان الاقليمية. وقال انه بناء على ذلك نقلت وظيفتان الى اللجنة ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، بيد انه لم يتيسر تحقيق لا مركزية انشطة ومسؤوليات اخرى (في مجال اقتصادات المحيطات والنقل، وتحليل البرامج)، واحيلت هذه المسألة الى الجمعية العامة لكي تأخذ قرارا بشأنها في دورتها الخامسة والثلاثين. وناشد الدول الاعضاء ان تؤيد مقترحات الامانة التنفيذية في الهيئات المختصة. ثم ادلى الامين التنفيذي ببيان موجز حول البند الثاني عشر (E/ECWA/93) تحدث فيه عن المشاورات مع الدول الاعضاء وجامعة الدول العربية بشأن الحاجة الى انشاء هيئات فرعية والى تحديد الاولويات في هذا المجال. وأكّد على ان الاهداف الرئيسية لهذه الهيئات التي ليست بالضرورة

١٠٢- واعتبر احد المندوبين ان مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات فيما بين البلدان النامية يمثل احد المبادئ الاساسية التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية. وذكر ان الوثيقة الخاصة بالاجتماع الاقليمي الآسيوي للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، الذي عقد في مانيلا عام ١٩٨٠، قد اهملت الامور التي تهم بلدان غربي آسيا. ودعا الامانة التنفيذية الى المشاركة في الاجتماعات التي سوف تعقد بشأن انشاء نظام عالمي للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية وتقديم تقرير مفصل الى الدول الاعضاء بهدف مساعدتها في تحديد مواقفها ازاء هذه القضايا الحيوية. كما لفت انظار اللجنة الى اهمية الاجتماعات المقبلة لـ "مجموعة الـ ٧٧" بشأن جدول الاعمال المؤقت للمفاوضات الاقتصادية الدولية وللمؤتمرات اللاحقة.

٧- امور اخرى

مكان وتاريخ انعقاد الدورة الثامنة

١٠٣- وافقت اللجنة بالاجماع على عقد دورتها الثامنة في بغداد في وقت يحدد فيما بعد.

٨- اعتماد التقرير

١٠٤- في الجلسة الثامنة المعقودة في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٠، اعتمدت اللجنة مشروع تقريرها عن دورتها السابعة بالصيغة التي تم تعديلها اثناء المناقشات، وذلك لتقديمه الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر الفقرة ٣ اعلاه).

٧٨ (د-٧٠) انتقال مكاتب اللجنة الى بغداد (٦)

(٦) ورد نص القرار في الفقـــرة ١ من هذا التقرير .

٨٠ (د-٧٠) اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الامم المتحدة (٨)

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تشير الى قرارى الجمعية العامة ٣٢/٢٠٢ ؛ ٩٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ؛ و ٣٣/٢٠٢ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ؛ المتعلقين باعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ، واذ تشير على وجه الخصوص الى الفرع الرابع من مرفق القرار ٣٢/٢٠٢ ؛ ٩٧ المتعلق بهياكل التعاون الاقليمي والدولي ،

واذ تشير كذلك الى قرارها ٦٩ (د-٦) المتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/٢٠٢ ؛ ٩٧ ،

واذ تحيط علما بقرار الجمعية العامة ٣٤/٢٠٦ المؤرخ في ٩ ؛ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ؛ والمتعلق بتنفيذ الفرع الرابع من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٢/٢٠٢ ؛ ٩٧ ،

واذ تحيط كذلك علما بتقرير الامانة التنفيذية للجنة الوارد في مذكرة الامين التنفيذي (E/ECWA/92) والذي يتضمن التقدم المحرز في اسناد الصلاحيات المركزية للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية الى اللجان الاقليمية وتعزيز هذه اللجان ،

١ - تطلب من الامين التنفيذي أن يعمد ، بالتعاون مع اللجان الاقليمية الاخرى ، الى مواصلة جهوده مع الامين العام للامم المتحدة للحصول على الموارد اللازمة للاضطلاع بالنشاطات التي كانت الامانة التنفيذية قد حددتها والمترتبة على زيادة مسؤوليات اللجنة في ضوء قرار الجمعية العامة ٣٢/٢٠٢ ؛ ٩٧ ؛

٢ - تطلب كذلك من الامين التنفيذي اتمام تحديد النشاطات التي ستقوم اللجنة بها في اطار اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ؛

٣ - تطلب من الامين التنفيذي أن يوافيها في دورتها الثامنة بتقرير عن التقدم المحرز في اسناد مزيد من الصلاحيات المركزية الى اللجنة وفي تعزيزها .

الجلسة السابعة
٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٠ ؛

---

(٨) للاطلاع على النقاش الذي أدى الى اتخاذ هذا القرار ، انظر الفقرات ٩٦ - ٩٩ أعلاه .

٨٢ (د-٧) برنامج العمل في مجال الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية لمنطقة الاكسوا (١٠)

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تقـــر بأن جهود وبرامج التنمية في الماضي قد فشلت في بلوغ المناطق الريفية في بلدان المنطقة وفي افادتها بصورة مناسبة ،

واذ تقر أيضا بعدم التوازن القائم بين الريف والحضر في المنطقة والفجوة الواسعـــة بين مستويات المعيشة ،

واقتناعا منها بأن الاصلاح الزراعي في منطقة غربي آسيا من المكونات الاساسية للتنمية الريفية ، وبأن الجهود المتواصلة في سبيل تحسين المناطق الريفية في اطار تعزيز الاعتماد على النفس ، على الصعيد القطري ، واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، تقتضي وصولا أوسع وأعدل الى الارض والمياه وغيرهما من الموارد الطبيعية ،

وقد نظرت في نتائج المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية الذي عقدته منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة بالتعاون مع أجهزة ومنظمات الامم المتحدة ،

واذ تستذكر قرار الجمعية العامة ٣٤/٤ ، المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبـــر ١٩٧٩ الذي اقر اعلان المبادىء وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ،

واذ تحيط علما بتقرير الامانة التنفيذية عن المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية (E/ECWA/105) ومشروع برنامج العمل في مجال الاصلاح الزراعي والتنمية الريفيـــة لمنطقة الاكوا المرفق بالتقرير ،

١ - تقـــر برنامج العمل في مجال الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية لمنطقة الاكوا ؛

٢ - تطلب الى الامين التنفيذي للجنة ان يقوم بالخطوات اللازمة لتأمين الموارد المناسبة لتنفيذ برنامج العمل لمنطقة الاكوا ؛

٣ - تحث الدول الاعضاء على المساهمة بشكل فعال في تقديم المساعدات المالية للجنة لتنفيذ برنامج العمل لمنطقة الاكوا ؛

٤ - تطلب من الامين التنفيذي ان يقدم الى اللجنة في دورتها الثامنة تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل هذا .

الجلســـة الثامنـــــة
٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٠

---

(١٠) للاطلاع على النقاش الذي أدى الى اتخاذ هذا القرار، انظر الفقرات ٣٠٥ وما بعدها .

وبعد أن نظرت في التقرير عن انشاء المجلس الاقليمي للموارد المائية (E/ECWA/96) وبخاصة الملحق رقم (٥) (تقرير اللجنة عن اجتماعها في دمشق بتاريخ ١٧-١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩) الذي يقضي بتحديل المهام الاصلية المقترحة لمجلس الموارد المائية من وظائف تنفيذية الى وظائف تنسيقية تجنبا للازدواجية مع المنظمات القائمة في حقل موارد المياه،

واذ تلاحظ مع الارتياح تنفيذ المهام المشار اليها في القرار الذي اتخذ في الاجتماع الاقليمي الثاني المعني بالمياه والذي عقد في الرياض،

١ - تقرر ما يلي :

(أ) الموافقة على انشاء المجلس الاقليمي للموارد المائية،

(ب) ان تكون المهام الرئيسية لهذا المجلس عصرا، هي تنسيق واستكمال انشطة المنظمات والهيئات الاقليمية القائمة في المنطقة في مجالات المياه،

(ج) ان تجرى اعمال التنسيق عن طريق جمع المعلومات عن نشاطات المنظمات القائمة في المنطقة ومناقشتها خلال الاجتماعات الدورية للمجلس المقترح،

(د) ان يجتمع المجلس مرة كل سنة، على ان يتم الاتفاق على الموعد المحدد للاجتماع فيما بين الامانة التنفيذية والدول الاعضاء وان يعقد هذا الاجتماع قبل اربعة اشهر على الاقل من موعد انعقاد الدورة العادية للجنة؛

٢ - ترجو من الامين التنفيذي :

(أ) تقدير الآثار المالية المترتبة على هذا القرار والقيام، بالتعاون مع الدول الاعضاء ووكالات التمويل الاقليمية والدولية والبلدان والمؤسسات الانمائية الاخرى، بتحري امكانية جمع وتأمين الاموال اللازمة التي تمكن الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا من تقديم الدعم الكافي من تمويل هذه الامانة الى المجلس المذكور اعلاه،

(ب) تقديم تقرير الى اللجنة في دورتها العادية الثامنة عن التقدم الذي تم انجازه في صدد انشاء المجلس ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ المهام المشار اليها اعلاه.

الجلسة الثامنة
٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٠

٨٥ (د-٧) تعداد الشعب العربي الفلسطيني (١٣)

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرارها رقم ٢٨ (د-٣) المتعلق بتعداد الشعب العربي الفلسطيني ،

واذ تشير الى التقدم المحرز في تنفيذ الاجراءات المتعلقة بالتعداد كما ورد في الجزء الثاني من مذكرة الامين التنفيذي (E/ECWA/106) ،

١ - تطلب الى الامين التنفيذي متابعة الاجراءات اللازمة لانجاز المشروع المتعلق بتعداد الشعب العربي الفلسطيني ؛

٢ - تطلب ايضا الى الامين التنفيذي تقديم تقرير عن تقدم العمل في هذا المشروع الى الدورة القادمة للجنة .

الجلسة الثامنة
٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٠

---

(١٣) للاطلاع على النقاش الذي أدى الى اتخاذ هذا القرار، انظر الفقرات ٣٤ و ٤١ و ٤٥ أعلاه .

٨٧ (د-٧) السنة الدولية للمعاقين (١٥)

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرار الجمعية العامة ٢٥٤٢ (د-٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٩ ، الذي يتضمن اعلان التقدم الاجتماعي والتنمية ،

واذ تستذكر قرار الجمعية العامة ٢٨٥٦ (د-٢٦) المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧١ ، بشأن حقوق المتخلفين عقليا ،

واذ تستذكر ايضا قرار الجمعية العامة ٣٤٤٧ (د-٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، المتضمن اعلان حقوق المعاقين ،

واذ تستذكر كذلك قرار الجمعية العامة ٣٢/١٣٣ ، المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، الذي اعلنت بموجبه عام ١٩٨١ السنة الدولية للمعاقين ،

واذ تأخذ بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة ٣٤/٥٤ ، المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، الذي اعتمدت بموجبه خطة عمل للسنة الدولية للمعاقين ،

١ - تحث أعضاء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا على تعبئة الموارد من أجل الاسراع بالاعمال التحضيرية لتنفيذ اهداف السنة الدولية للمعاقين بما في ذلك انشاء اجهزة وطنية لتخطيط جميع نشاطات السنة الدولية للمعاقين والتنسيق بينها على الصعيد الوطني في ميدان الوقاية من الاعاقة وتأهيل المعاقين ، مع التركيز بصفة خاصة على احتياجات السكان في المناطق الريفية ؛

٢ - تدعو أعضاء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى حضور الاجتماعات الفنية التي تنظم للمسؤولين عن البرامج الوطنية وكذلك حضور الندوة الاقليمية للمسؤولين عن تقرير السياسات الذين من المفضل ان يكونوا على مستوى وزاري ، التي سوف تعقد في بغداد برعاية اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في خريف عام ١٩٨٠ ، وذلك لتبادل الخبرات والنظر في اكثر الطرق فعالية لتنفيذ ومتابعة أهداف السنة الدولية للمعاقين على الصعيد الاقليمي ؛

---

(١٥) انظر الفقرة ٣٣ أعلاه .

المرفقـــات

المرفق الأول

بيان بـــالآثار المالية المترتبة على مشروعات القرارات المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة

مذكرة من الأمانة التنفيذية

١- قامـــــت الامانة التنفيذية حسب ما تقضي به المادة ٢٤ من النظام الداخلي المؤقت للجنة، باعداد هذا البيان بـــالآثار المالية المتعلقة بمشاريع القرارات المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة، معبرا عنها بدولارات الولايات المتحدة.

٢- والمـــلاحظـــات المتعلقة بمشاريع القرارات ذات الصلة هي كالتالي :

(أ) مشروع قرار عن التعاون الاقتصادي بين اعضاء اللجنة والبلدان النامية الأخرى

(E/ECWA/L.101)

١- الخبراء الاستشاريون (٥ اشهر/عمل فردي)	٢٥ ٠٠٠
٢- سفر الموظفيـــن	٥ ٠٠٠
٣- تكاليف اعداد التقارير	٣ ٠٠٠
	٣٣ ٠٠٠
٤- نفقات عامة	٥ ٠٠٠
	٣٨ ٠٠٠

(ب) مشروع قرار عن تشكيل لجنة فنية حكومية من الخبراء مختصة بالخطة المتوسطة الأجل

(E/ECWA/L.104)

١- المساعدة المؤقتة العامة	٥ ٠٠٠
٢- سفر الموظفين في مهمات رسمية	٥ ٠٠٠
	١٠ ٠٠٠

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق المقدمة الى اللجنة في دورتها السابعة

الرمز	العنوان
E/ECWA/89	جدول الأعمال المؤقت
E/ECWA/89/Rev.1	جدول الأعمال
E/ECWA/89/Add.1	المرجع نفسه : قائمة اضافية للبنود
E/ECWA/89/Add.2	المؤتمر العام الثالث لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية : مذكرة من الأمين التنفيذي
E/ECWA/89/Add.3	جدول الأعمال المؤقت المشروح
E/ECWA/90 و Coor.1 و Corr.2	برنامج العمل والاولويات المنقح ، ١٩٨٠ - ١٩٨١
E/ECWA/90/Add.1	المرجع نفسه : مذكرة من الأمين التنفيذي
E/ECWA/91 و Corr.1	التقرير المرحلي عن تنفيذ برنامج العمل
E/ECWA/92	اسناد الصلاحيات المركزية للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية الى اللجان الاقليمية وتعزيز هذه اللجان : مذكرة من الأمين التنفيذي
E/ECWA/93	انشاء هيئات فرعية للجنة - مذكرة من الأمين التنفيذي
E/ECWA/94 و Coor.1 و E/ECWA/94/Add.1	التعاون فيما بين البلدان النامية (متابعة لقرار اللجنة ٧٠ (د-٦)).
E/ECWA/95	متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة - مذكرة من الأمين التنفيذي
E/ECWA/95/Add.1	المرجع نفسه : انتقال مكاتب اللجنة الى بغداد
E/ECWA/96 و Add.1	انشاء المجلس الاقليمي للموارد المائية
E/ECWA/97 و Add.1	عقد الامم المتحدة الانمائي الثالث
E/ECWA/98	الاجتماع الاقليمي التحضيري لمؤتمر ١٩٨٠ العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة - مذكرة من الأمين التنفيذي

الرمز	العنـــــــــوان
E/ECWA/110	بيان من رؤساء وفود المملكة الاردنية الهاشمية ، ودولة الامارات العربية المتحدة ، ودولة البحرين ، والجمهورية العربية السورية ، والجمهورية العراقية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ودولة قطر ، ودولة الكويت ، والجمهورية اللبنانية ، والمملكة العربية السعودية ، والجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية : مذكرة من الأمين التنفيذي
E/ECWA/111	بيان من رئيس وفد جمهورية مصر العربية : مذكرة من الأمين التنفيذي
E/ECWA/112	بيان من رئيس وفد الجمهورية العراقية : مذكرة من الأمين التنفيذي
E/ECWA/113	تقرير اللجنة الفرعية الخاصة باستراتيجية التنمية الدولية في العقد الانمائي الثالث للأمم المتحدة
E/ECWA/114	تقرير اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة
E/ECWA/INF.24	معلومات للمشتركين
E/ECWA/INF.25	قائمة اولية بالوثائق
E/ECWA/INF.25/Rev.1	قائمة بالوثائق
E/ECWA/INF.26	قائمة اولية بالمشتركين
E/ECWA/INF.26/Rev.1	قائمة بالمشتركين
E/ECWA/L.96	المساعدة على اعادة تعمير لبنان - المملكة الاردنية الهاشمية ، ودولة البحرين ، والجمهورية العراقية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ودولة الكويت ، والجمهورية اللبنانية ، والجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية : مشروع قرار
E/ECWA/L.97	انتقال مكاتب اللجنة الى بغداد - المملكة الاردنية الهاشمية : مشروع قرار
E/ECWA/L.98	دعم ميزانية اللجنة - الجمهورية العربية السورية : مشروع قرار

الرمز	العنـــــــــوان
E/ECWA/L.107	عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ـ الجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية : مشروع قرار
E/ECWA/L.108	السنة الدولية للمعاقين ـ الجمهورية العراقية ودولة الكويت : مشروع قرار
E/ECWA/L.109	مشروع تقرير اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة

المنشورات والوثائق الرئيسية الصادرة اثناء الفترة المستعرضة

السلسلة اف ، رقم ١٤ (التنقيح الاول)

جداول المدخلات والمخرجات وتحليلها

دراسات الدخل القومي ـ احصاءات الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي المتاح والحسابات الموحدة لأقطار اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ـ النشرة الثالثة

المجموعة الاحصائية لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

كتاب الاحصاء السنوي ، ١٩٨٠ ـ العدد الاول

خطة العمل الاقليمية لادماج المرأة في التنمية في دول منطقة غربي آسيا

القوى البشرية والعمالة في البلدان العربية ، بعض القضايا المهمة ، بيروت ١٩٧٩

اعتماد نظام ملائم لجمع وتجميع وتحليل بيانات موارد المياه في المنطقة

الاسقاطات المتوسطة الاجل والطويلة الاجل للطلب والعرض في مجال الطاقة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

مظاهر دور واعمال مؤسسات الطاقة في بلدان عربية مختارة

انشاء شبكة متكاملة للنقل في غربي آسيا ـ دراسة لخطة رئيسية ـ الجزء الاول (الاردن ، سورية ، العراق ولبنان)

الامن الغذائي في دول الخليج ، ١ ـ سلطنة عمان

الرمز	العنوان
	دليل في مسوح الأسر - الجزء الاول - التخطيط العام للمسح وعملياته
	النشرة السكانية - العدد ١٦
	النشرة السكانية - العدد ١٧
E/ECWA/ENV/WG.16/9	التقرير الختامي عن الندوة الاقليمية حول الانماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة في غربي آسيا
E/ECWA/SDHS/CONF.3/2	تمويل الاسكان في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
E/ECWA/SDHS/CONF.3/12	التقرير النهائي للاجتماع الاقليمي لتمويل وادارة المستوطنات البشرية برعاية مركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ولجنة الامم المتحدة الاقتصادية لغربي آسيا وحكومة الامارات العربية المتحدة
E/ECWA/SDHS/CONF.4/7	التقرير النهائي للاجتماع الاقليمي التحضيري للمؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة ، ١٩٨٠

الرمز	العنـــــــــوان
E/ECWA/L.99	اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ـ الجمهورية العربية السورية ، والجمهورية اللبنانية : مشروع قرار
E/ECWA/L.100	تضمين برنامج عن البيئة في برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ـ الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية : مشروع قرار
E/ECWA/L.101	التعاون الاقتصادي بين اعضاء اللجنة والبلدان النامية الأخرى ـ الجمهورية العراقية : مشروع قرار
E/ECWA/L.102	برنامج العمل في مجال الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية لمنطقة الاكوا ـ الجمهورية العربية السورية : مشروع قرار
E/ECWA/L.103	انشاء المجلس الاقليمي للموارد المائية ـ المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية : مشروع قرار
E/ECWA/L.104	تشكيل لجنة فنية حكومية من الخبراء مختصة بالخطة المتوسطة الأجل ـ الجمهورية العربية السورية ، والجمهورية العراقية ، والجمهورية اللبنانية : مشروع قرار
E/ECWA/L.105	تحدي الشعب العربي الفلسطيني ـ المملكة الاردنية الهاشمية ، ودولة الامارات العربية المتحدة ، والجمهورية العربية السورية ، والجمهورية العراقية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ودولة قطر ، ودولة الكويت ، والجمهورية اللبنانية ، والمملكة العربية السعودية ، والجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية : مشروع قرار
E/ECWA/L.106	الاوضاع والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني ـ المملكة الاردنية الهاشمية ، ودولة الامارات العربية المتحدة ، والجمهورية العربية السورية ، والجمهورية العراقية ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ودولة قطر ، ودولة الكويت ، والجمهورية اللبنانية ، والمملكة العربية السعودية ، والجمهورية العربية اليمنية ، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية : مشروع قرار

الرمز	العنوان
E/ECWA/99	دعوة الدول الاعضاء في الامم المتحدة للاشتراك بصفة استشارية في اعمال الدورة السابعة للجنة - مذكرة من الأمين التنفيذي
E/ECWA/99/Rev.1 و Rev.2	النظر في طلبات الدول الاعضاء في الامم المتحدة للاشتراك بصفة استشارية في اعمال الدورة السابعة للجنة : مذكرة من الأمين التنفيذي
E/ECWA/100 و Corr.1 و Add.1	الوضع المالي لبرامج اللجنة - بيان عن حساب المساهمات المالية : تقرير الأمين التنفيذي
E/ECWA/100/Add.2	حساب المساهمات المالية - بيان عن الاموال المرصودة والتي تم الارتباط بها لتنفيذ البرامج خلال فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ اعتبارا من ٣١ آذار/مارس ١٩٨٠ - مذكرة من الأمين التنفيذي
E/ECWA/101	مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية (فيينا ، النمسا ، ٢٠-٣١ آب/أغسطس ١٩٧٩)
E/ECWA/102	انشاء مكتب غربي لآسيا في بيروت - مذكرة من الأمين التنفيذي
E/ECWA/103	المؤتمر العام الثالث لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية
E/ECWA/104 و Corr.1	مؤتمر اللجنة الاقليمي الثاني للسكان
E/ECWA/105	المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية - مذكرة من الأمين التنفيذي
E/ECWA/106	برنامج اللجنة بشأن الشعب العربي الفلسطيني - مذكرة من الأمين التنفيذي
E/ECWA/107	الندوة الاقليمية حول الانماط البديلة للتنمية وأساليب الحياة في غربي آسيا (بيروت ، لبنان ، ٢١-٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠) : مذكرة من الأمين التنفيذي
E/ECWA/108	متابعة المؤتمرات العالمية للامم المتحدة على الصعيد الاقليمي والاجتماعات الاقليمية للجنة - مذكرة من الأمين التنفيذي
E/ECWA/109	تنظيم الاعمال - مذكرة من الأمين التنفيذي

(ج) مشروع قرار بانشاء المجلس الاقليمي للموارد المائية

(E/ECWA/L.103)

١- المرتبات والبدلات	٥٩ ٣٠٠
٢- السفر	٣ ٠٠٠
٣- التكاليف العامة	٨ ٧٠٠
	٧١ ٠٠٠

(د) تعداد الشعب العربي الفلسطيني

ذكر الأمين التنفيذي للجنة، في معرض تعليقه على مشروع القرار الوارد في الوثيقة E/ECWA/L.105، انه سيتفاوض مع صندوق الامم المتحدة للنشاطات السكانية الذي خصص بالفعل حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ دولار لهذا المشروع، بغية مواصلة تمويله الى حين الانتهاء منه. وسيكون هذا بالتشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية.

(للاطلاع على النص النهائي المعتمد، أنظر الفصل الرابع اعلاه، القرار ٨٥ (د - ٧)).

(هـ) الاوضاع والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني

ذكر الأمين التنفيذي، في معرض تعليقه على مشروع القرار الوارد في الوثيقة E/ECWA/L.106، انه قد اتفق على اساس التفاهم الذي تم التوصل اليه مع ممثل منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس اللجنة على تدبير خاص فيما يتعلق بالدراسة. وقال انه سيتصل بالدول الاعضاء في اللجنة لتوفير الاموال اللازمة لانجاز المشروع وفقا للطلب الوارد في الفقرة ٢ من المنطوق.

(للاطلاع على النص النهائي المعتمد، أنظر الفصل الرابع اعلاه، القرار ٨٦ (د - ٧)).

٣ - تدعو أعضاء اللجنة الى أن يقدموا ، من خلال تجربة المنطقة ، اسهاما فعالا في الندوة العالمية المقرر عقدها في تموز/يوليو ١٩٨١ حول التعاون التقني بين البلدان النامية والمساعدات الفنية للمعاقين ، وخاصة فيما يتعلق بتطبيق العلم والتكنولوجيا في صناعة نماذج الاجهزة الطبية والتعليمية والتأهيلية وانتاجها على نطاق كبير باستخدام الموارد والخبرات المحلية ؛

٤ - تدعو أيضا الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى العمل ، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة وهيئاتها ، على دعم أعمال اللجنة في ميدان الوقاية من الاعاقة وتأهيل المعاقين ضمن اطار برامج التنمية الاجتماعية في اللجنة ، مع مراعاة خطة العمل الطويلة الاجل في هذا الميدان ، التي من المقرر أن تعتمدها الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين ، الى جانب الاعمال التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية للثمانينات .

الجلسة الثامنة
٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٠

٨٦ (د-٧) الاوضاع والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني (١٤)

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرارها ٢٧ (د-٣) المتعلق باعداد دراسة عامة عن الاوضاع والامكانات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني ،

واذ تشير الى مذكرة الامين التنفيذي (E/ECWA/106) التي يتضمن الجزء الاول منها شرحا عن مراحل تنفيذ تلك الدراسة ،

١ - تؤكد من جديد ضرورة الانتهاء في اقرب وقت ممكن من هذه الدراسة حول الاوضاع والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني ؛

٢ - تطلب الى الامين التنفيذي السعي للحصول على بقية التمويل اللازم لمتابعة واتمام هذه الدراسة وفقا للاطار المقرر لها ؛

٣ - تطلب ايضا الى الامين التنفيذي تقديم تقرير عن تقدم العمل في اعداد هذه الدراسة الى اللجنة في دورتها الثامنة .

الجلسة الثامنة
٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٠

---

(١٤) للاطلاع على النقاش الذي أدى الى اتخاذ هذا القرار، انظر الفقرات ٣٤ و ٤٠ و ٨٨ و ٩٠ أعلاه .

٨٤ (د-٧) تشكيل لجنة فنية حكومية من الخبراء مختصة بالخطة المتوسطة الاجل (١٢)

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرارها ٦٣ (د-٥) المؤرخ في ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٨ ، والمتعلق بانشاء هيئات فرعية ،

واذ تستذكر ايضا قرارها ٦٩ (د-٦) المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٧٩ ، والمتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/٢٧ ،

واذ تضع في اعتبارها قرار الجمعية العامة ٣٤/٢٢٤ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ ، والمتعلق بالتخطيط المتوسط الاجل في الامم المتحدة ،

وادراكا منها للحاجة الى اشتراك الاجهزة الاقليمية الحكومية في عملية التخطيط بصورة متزايدة واكثر فعالية ،

واذ تحيط علما بمذكرة الامين التنفيذي بشأن انشاء الاجهزة الفرعية المدينة (E/ECWA/93)

١ - تقرر انشاء لجنة فنية حكومية من الخبراء توكل اليها الاختصاصات التالية :

(أ) اسداء المشورة الى اللجنة بشأن تحديد الاولويات البرنامجية للفترة ١٩٨٤-١٩٨٩ ؛

(ب) اسداء المشورة الى اللجنة بشأن وضع الخطة المتوسطة الاجل ١٩٨٤-١٩٨٩ ؛

(ج) تقديم توصيات بالتعاون مع الامانة التنفيذية الى اللجنة بشأن اتخاذ ترتيبات مؤسسية ، بما فيها انشاء هيئات فنية من اجل التنفيذ الفعال للخطة المتوسطة الاجل ١٩٨٤-١٩٨٩ ؛

٢ - تقرر كذلك ان تجتمع لجنة الخبراء في الربع الاول من عام ١٩٨٠ ، وان تقدم توصياتها الى اللجنة في دورتها التاسعة ؛

٣ - توصي الدول الاعضاء بان تسمي لعضوية اللجنة موظفين رفيعي المستوى من المتخصصين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتخطيط والتنمية ؛

٤ - تطلب من الامين التنفيذي اتخاذ ما يلزم من تدابير لتخصيص الجمعية العامة للامم المتحدة الموارد الضرورية اللازمة لقيام لجنة الخبراء بمهامها .

الجلسة الثامنة
٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٠

---

(١٢) للاطلاع على النقاش الذي أدى الى اتخاذ هذا القرار، انظر الفقرات ٩٦-٩٩ أعلاه.

٨٣ (د-٧) انشاء المجلس الاقليمي للموارد المائية (١١)

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تشير الى التوصية الداعية الى انشاء مجلس اقليمي للموارد المائية ، التي اعتمدتها في اجتماعها الاقليمي الاول المعني بالمياه والذي عقد في بغداد ،

واذ تشير كذلك الى قرارات وتوصيات مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه ، التي تشكل خطة عمل ماردل بلاتا ، وايضا الى قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١١٥ (د-٦٣) و ٢١٢١ (د-٦٣) اللذين طلبا الى اللجان الاقليمية توسيع انشطتها في ميدان الموارد المائية ،

واذ تشير كذلك الى قرار اللجنة ٣٩ (د-٤) بشأن التعاون الاقليمي في ميدان تنمية الموارد المائية والقرار المتخذ في اجتماعها الاقليمي الثاني المعني بالمياه والمعقود في الرياض ،

واذ تلاحظ أن مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه رأى من اللجان الاقليمية " أن تقوم بدور رئيسي في تعزيز التعاون فيما بين الحكومات في منطقة كل منها " ، كمتابعة لخطة عمل ماردل بلاتا وأوصى على وجه الخصوص في القرار الثامن بأن تعهد هذه اللجان ، في جملة أمور ، الى " أنا طة مسؤولية محددة في موضوع المياه باحدى اللجان الحكومية الدولية القائمة داخل اطار اللجان الاقليمية او ، اذا استدعى الامر ، ايجاد لجنة جديدة والقيام ، حسب الاقتضاء ، بانشاء او تعزيز الوحدات المختصة بالمياه في امانات اللجان والتي ستقوم بدور الامانة للجنة الحكومية الدولية المشار اليها " ،

واذ تضع في اعتبارها ان الجمعية العامة قد أوصت ، في قرارها ٣٢/٩٧ ، بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ، بأن تمارس اللجان الاقليمية " قيادة المجموعة والنهوض بمسؤولية التنسيق والتعاون على الصعيد الاقليمي " ،

واذ تدرك الدور الهام للمياه في مجال التنمية الاجتماعية - الاقتصادية الشاملة المتكاملة والحاجة الملحة الى تحجيل التقدم في ميدان تنمية هذا المورد الطبيعي الحيوي ،

---

(١١) للاطلاع على النقاش الذي أدى الى اتخاذ هذا القرار ، انظر الفقرات ٦٤ - ٧٢ أعلاه .

٨ (د-٧٠) تضمين برنامج عن البيئة في برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (٩)

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قرار الجمعية العامة ٣٢/٩٣ ؛ الصادر في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ ؛ الذي أكد على ضرورة ان تعكس الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، في جملة أمور، وبالصورة الملائمة ، " العناية الى حماية البيئة . . . والى أخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان وفقا للخطط والاولويات الانمائية للبلدان النامية " ،

واذ تدرك الاهتمام المتزايد بالبيئة نتيجة الجهود المبذولة للانماء في المنطقة ،

واذ تحيط علما مع التقدير بمذكرة الامين التنفيذي عن الندوة الاقليمية حول الانماط البديلة للتنمية واساليب الحياة في غربي آسيا (E/ECWA/107) ،

١ - تحث الدول الاعضاء على أن تأخذ في اعتبارها - حسب الاقتضاء - توصيات الندوة الاقليمية حول الانماط البديلة للتنمية واساليب الحياة في غربي آسيا على الصعيدين الوطني والاقليمي ؛

٢ - تطلب الى الامين التنفيذي وضع برنامج للبيئة يبدأ في سنة ١٩٨٤ ؛

٣ - تطلب أيضا الى الامين التنفيذي أن يقدم الى اللجنة في دورتها الثامنة تقريرا عما تم اتخاذه من اجراءات عملا بهذا القرار .

الجلسة السابعة
٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٠ .

---

(٩) للاطلاع على النقاش الذي أدى الى اتخاذ هذا القرار، انظر الفقرتين ٨٢ و ٨٣ أعلاه .

٧٩ (د-٧٠) دعم حساب المساهمات المالية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا (٧)

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تشير وتقدر الى الانجازات التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بالرغم من امكانياتها المحدودة (البشرية والمادية) وذلك لظروف صعبة عاشتها مخازل وجودها في لبنان الشقيق ،

واذ تدرك ضرورة توسيع عمل اللجنة ليشمل مجالات أخرى ،

ترجو الدول الاعضاء دعم حساب المساهمات المالية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا بحيث تستطيع أداء عملها في اطار الطلبات المتزايدة للدول الاعضاء وبحيث تصل نشاطاتها الى مستويات قطاعية تفصيلية تغطي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بدءا من المسوحات والابحاث الاحصائية حتى الدراسات التحليلية والخدمات التدريبية والاستشارية .

الجلسة السابعة
٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٠

---

(٧) للاطلاع على النقاش الذي أدى الى اتخاذ هذا القرار، انظر الفقرات ٨٧ - ٩١ أعلاه .

الفصل الرابع

القرارات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابعة

٧٧ (د-٧) المساعدة على اعادة تعمير لبنان (٥)

ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

اذ تستذكر قراراتها رقم ٢٤(د-٣) ورقم ٤٠(د-٤) ورقم ٥٠(د-٥) المتعلقة بالطلب الى اللجنة المساعدة على اعادة تعمير لبنان ،

واذ تدرك أهمية مساعدة لبنان على استعادة نشاطه الاقتصادي واستقراره الاجتماعي وازدهار مرافقه العامة والخاصة ،

١ - تطلب الى الامين التنفيذي التعاون مع منسق الامم المتحدة ومع مجلس الانماء والاعمار في لبنان في دراسة وتنفيذ المشاريع من أجل اعادة تعمير لبنان ؛

٢ - توصي بمواصلة هذا التعاون .

الجلسة السابعة
٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٠

---

(٥) للاطلاع على النقاش الذي أدى الى اتخاذ هذا القرار، انظر الفقرة ٤٤ أعلاه .

مؤسسات دائمة ، هي ان تكون هيئات مساعدة متخصصة في المجالات ذات الاولوية الرئيسية في برامج عمل اللجنة . وقال ان الامانة التنفيذية ترتأى اخضاع هذه القضية لمزيد من الدراسة المتعمقة من قبل لجنة خبراء تقنيين عالية المستوى مشتركة بين الحكومات .

٩٧- واثناء مناقشة هذين البندين اعرب احد المندوبين عن اسفه لعدم استجابة الجمعية العامة لطلبات الامانة التنفيذية للجنة فيما يتعلق بزيادة صلاحياتها اللامركزية ، واقترح على الامانة ان تتشاور مسبقا مع الدول الاعضاء من اجل دعم مطالبها في الجمعية العامة . ولاحظ بارتياح انتقال المسؤوليات التنفيذية لبعض معاهد التدريب والتخطيط الى اللجنة . وقال انه يجب ان تكون هناك حاجة ملحة لانشاء تلك الهيئات واوصى بأن تقدم الامانة تقريرا مفصلا الى اللجنة في دورتها القادمة عن الاحتياجات من الموظفين اللازمين لانشاء هذه الهيئات . واقترح ان تكون لجنة الخبراء التقنيين المشار اليها اعلاه مؤلفة من كبار الموظفين المعنيين بشؤون الاقتصاد والتخطيط والتنمية .

٩٨- واعرب وفد آخر عن تأييده لما توصّل اليه اجتماع الامناء التنفيذيين للجان الاقليمية في الرباط في عام ١٩٧٦ ، حول وجوب تحويل المسؤوليات للجان الاقليمية ، ومن ضمنها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، على اساس طبيعة النشاطات ، على ان يتم ذلك بصورة تدريجية .

٩٩- واشار احد المندوبين الى ان انشاء هيئات فرعية ، رغم اهميته ، يمكن ان يرتب اعباء مادية على بعض حكومات الدول الاعضاء . كما ان هناك دولا ليست قادرة على المشاركة في عمل هذه الهيئات لافتقارها الى الخبرات المناسبة .

٦- التعاون فيما بين البلدان النامية

١٠٠- عرض الامين التنفيذي البند ١١ من جدول الاعمال في سياق قرار اللجنة ٧٠ (د-٦) الذي طلب الى الامانة الاضطلاع بعدد من الانشطة الرامية الى تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة . وقال ان انشطة الامانة التنفيذية ، الوارد ذكرها في الوثيقتين E/ECWA/94 و E/ECWA/90/Add.1 ، تشمل عددا من الدراسات والاجتماعات وتقديم الخدمات الاستشارية المنفذة في نطاق برنامج عمل اللجنة . واكد على اهمية بذل جهود جماعية من اجل تحقيق الاعتماد على الذات فيما بين بلدان المنطقة وعلى اهمية التعاون بينها وبين البلدان النامية في تجمعات اقليمية اخرى . كما شملت جهود الامانة التنفيذية ، في هذا الصدد ، اجراء مفاوضات مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، حول القيام بمشاريع مشتركة . وستقدم هذه المشاريع عند استكمالها ، الى اللجنة للنظر فيها .

١٠١- واكّد عدد من المندوبين على الحاجة الى التعاون على مختلف المستويات . واثنوا على جهود اللجنة في هذا المجال ولا سيما في تنفيذ مختلف النشاطات وفي تقديم خدمات استشارية الى بلدان المنطقة وفي اجراء الدراسة الخاصة بانشاء نظام اقليمي للمعلومات . غير ان الحاجة تبقى لزيادة تعزيز التعاون فيما بين بلدان المنطقة عن طريق تنسيق السياسات الانمائية الاساسية والقيام بمشاريع مشتركة وانشاء نظام اقليمي لتبادل المعلومات عن الجهود الانمائية .

بالمساهمات التي تلقتها اللجنة لدعم نشاطاتها من خارج الميزانية من حكومتي هولندا وفرنسا .

٨٨- وفي المناقشة التي تلت، ركّز عدد من المندوبين على موضوع استعمال الفائض في حساب المساهمات المالية لسد جزء من العجز الحاصل في تمويل دراسة الاوضاع والامكانيات الاقتصادية للشعب العربي الفلسطيني . ولاحظوا ان بعض المشاريع الممولة من هذا الحساب تقع في نطاق اختصاص اللجنة ، وبالتالي يمكن تحويل المبالغ المخصصة لتلك المشاريع لتمويل الدراسة المذكورة . واقترح احد المندوبين تشكيل لجنة من الاعضاء للنظر في هذه الامكانية . واقترح مندوب آخر درس احتمال رفع توصية الى الامم المتحدة لتخصيص الموارد اللازمة . غير ان عددا من الاعضاء ارتأى ترك الامر للامين التنفيذي لايجاد الحلول اللازمة لاستكمال الدراسة .

٨٩- واشار احد المندوبين الى المساعدة التي قدمتها حكومته للجنة خلال وجودها في مقرها المؤقت في بيروت .

٩٠- وبين الامين التنفيذي ان الفائض في حساب المساهمات المالية لا يشكل مبلغا كبيرا اذا ما اخذت بعين الاعتبار الارتباطات التي اقرت لغاية ٣١ آذار/مارس ١٩٨٠ . واوضح ايضا ان الموارد المخصصة من الصناديق العربية لدعم نشاطات اللجنة مرتبطة بمشاريع محددة ويتعذر ، بالتالي ، على الامانة التنفيذية تحويلها الى نشاطات اخرى . ولكن الامانة التنفيذية مستعدة لتلبية رغبة الاعضاء بتخصيص بعض الفائض لتمويل الدراسة موضع اهتمام اللجنة ، وللقيام بما تراه مناسبا .

٩١- وحث مندوب آخر الدول الاعضاء ، وخاصة القادرة منها ، على تعزيز حساب المساهمات المالية ودعم ميزانية اللجنة ، وايده في ذلك مندوبون آخرون .

٤- برنامج العمل والاولويات المنقح للفترة ١٩٨٠-١٩٨١

٩٢- عرض الامين التنفيذي البند ٩ من جدول الاعمال بشرح موجز للتنقيحات التي ادخلت على برنامج عمل اللجنة للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ بصيغته الواردة في الوثائق E/ECWA/90 و Corr.2 و E/ECWA/90/Add.1 و Corr.1 . وقال ان الامانة التنفيذية ، نظرا لما اجراه كل من الامين العام والجمعية العامة من تخفيضات في الموارد ، وجدت من الضروري اعادة النظر في برنامج العمل والاولويات الذي اعتمدته اللجنة في دورتها السادسة (٤) . واضاف انه بالرغم من انه تم الابقاء على النصوص الاصلية لمختلف البرامج في الصيغة المنقحة لكل عنصر من عناصر البرامج ، فان النتائج المتوخاة سوف تتأثر في حالات كثيرة بالتخفيض الشديد الذي طرأ على الموارد المخصصة للسفر . وحيث ان هذه الموارد تشكل عنصرا هاما في تنفيذ برنامج العمل ، فان خفضها سيؤدي في حالات كثيرة الى تضييق نطاق عناصر البرامج المتأثرة مباشرة والى تضييق مدى شمولها وتقليل فرصها في الوصول الى اهدافها .

---

(٤) انظر E/ECWA/74 و Add.1 .

٧٩- وأكدت اللجنة في مناقشاتها على اهمية دور المرأة في عملية التنمية. ودعت الى توجيه اهتمام خاص الى المشاكل التي تعانيها المرأة الفلسطينية والمرأة اللبنانية، وخاصة في جنوب لبنان.

٨٠- وابرز احد المندوبين اهمية القرار السياسي لادماج المرأة في عملية التنمية. ودعا، في اطار التحضير لمؤتمر كوبنهاغن، الدول الاعضاء الى ملء الاستبيان الذى وزعه الامين العام للامم المتحدة لاجل متابعة ما تم انجازه على صعيد السياسات الوطنية لتنفيذ الخطة العالمية للمرأة. كما دعا اللجنة الى ايلاء اهمية خاصة لنتائج تحليل البيانات التي يتم الحصول عليها عن طريق الاستبيان، وذلك لتشخيص المشاكل الملحة التي تهم مجموعة او اكثر من الدول النامية، واقتراح حلول واقعية لها، والاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المجال.

٨١- واشار مندوب آخر الى عدم وجود تنسيق بين مختلف الهيئات التي تهتم بقضايا المرأة، وشدد على ان احد المتطلبات الاساسية للنهوض بمستوى المرأة وزيادة مساهمتها في عملية التنمية هو توفر البيانات الاحصائية الدقيقة التي تعكس مدى مساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية، وعلى ان هناك قصورا كبيرا في هذا المجال. ودعا اللجنة الى ان تسعى لوضع مفاهيم موحدة تساعد على التعجيل بجمع الاحصاءات والبيانات الضرورية.

(ز) الندوة الاقليمية للانماط البديلة للتنمية واساليب الحياة في غربي آسيا

٨٢- قدمت الامانة التنفيذية مذكرة من الامين التنفيذى تتضمن تقريرا موجزا عن اعمال وتوصيات الندوة الاقليمية حول الانماط البديلة للتنمية واساليب الحياة في غربي آسيا، (E/ECWA/107)، جاء فيه انه في ضوء العلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية، اقرت الندوة مجموعة من التوصيات المتعلقة باستراتيجية للتنمية الاقتصادية، وادارة الاراضي والمياه، والتنمية الصناعية، والنفط، واجراء دراسات مستقبلية، كما رسمت اطارا عاما لاعمال متابعة تنفيذ هذه التوصيات.

٨٣- وابدى احد المندوبين اهتماما بالغا بالموضوعات التي غطتها الندوة واقترح مواصلة النقاش حولها في ندوات علمية - فنية لاحقة. وذكر ان توصيات الندوة تتصف بالعمومية، وايد الخيار الوارد في الصفحة السادسة من التقرير الموجز المذكور اعلاه والقاضي بوضع برنامج بيئي مستقل يأخذ في الاعتبار المسائل البيئية المشتركة بين القطاعات، وتساءل عن اسباب عدم وجود ترتيب دائم لتمويل وحدة تنسيق شؤون البيئة التابعة للجنة.

(ح) المؤتمر العام الثالث لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية

٨٤- قدمت الامانة التنفيذية البند الفرعي ٧ (ح) من جدول الاعمال مع الوثيقة E/ECWA/103، واشارت الى ان المؤتمر العام الثالث لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية الذى انعقد في نيودلهي في الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير الى ٨ شباط/فبراير ١٩٨٠ قام باستعراض العوامل وراء الاختلال القائم في الخارطة الصناعية العالمية والعوامل التي تحول دون تصحيح هذا الاختلال. وذكرت ان المؤتمر اخفق في التوصل الى اتفاق حول الاشكال الملائمة للتعاون الصناعي ينطوى على التزامات محددة من جانب البلدان الصناعية. غير ان المؤتمر نجح في وضع خطة عمل

٦٩- وتطرق احد المندوبين الى نشاطات بعض المنظمات الدولية والعربية العاملة في المنطقة وطلب من الامانة التنفيذية ضرورة موافاة اللجنة بنتائج هذه النشاطات نظرا لاهميتها للمنطقة. واشار الى اهمية مصادر المياه الجوفية والى النقص الكبير في المعلومات الاساسية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم هذه المصادر التي غالبا ما تكون غير معروفة جيدا. وحث على ضرورة اجراء الدراسات التفصيلية لحماية واستغلال المياه والاستفادة منها والمحافظة على هذا المصدر الطبيعي الهام، وذلك عن طريق توفير المعلومات الدقيقة في قياسات هطول الامطار والجريان السطحي وكذلك كمية استخراج المياه والتعويض عنها بغية تطوير مصادرها. ثم خلص المندوب الى مناشدة اللجنة بأن تلعب دورا فعّالا في تكوين مجلس او هيئة اقليمية لموارد المياه تقوم بتنسيق شؤون المياه على الصعيد الاقليمي حتى تفيد منه الدول الاعضاء في جملة امور منها تبادل الخبرات وتنفيذ الخطط الاقليمية القصيرة والطويلة الامد للمحافظة على الموارد المائية وادارتها وتنميتها بهدف تأمين الاستغلال الامثل والاشمل.

٧٠- وأكد بعض المندوبين على اهمية تنمية الموارد المائية في منطقة اللجنة التي تقع في معظمها في مناطق الاراضي الجافة او شبه الجافة من العالم، وعلى اهمية التعاون الاقليمي في مجالات المياه، وذكروا انهم وجدوا في ضوء نتائج دراسة اللجنة الخماسية المشتركة بين الحكومات المشكلة اثناء الاجتماع الاقليمي الثاني المعني بالمياه الذى انعقد في اواخر عام ١٩٧٨ في الرياض أن هناك منظمات عربية ودولية في المنطقة تتضمن اعمالها دراسة لبعض جوانب الموارد المائية. وقد اوصت اللجنة الخماسية باقتصار مهمة المجلس على تنسيق واستكمال انشطة المنظمات المتواجدة في المنطقة في مجالات المياه.

٧١- وذكر مندوب آخر ان المهام المتبقية للمجلس المقترح لا تعطي المبرر الكافي في الوقت الحاضر لانشائه. واقترح ان تقوم الامانة التنفيذية بتنسيق واستكمال الانشطة القائمة، وان تقدم تقريرا عن تلك النشاطات الى الدول الاعضاء في الدورة التالية للجنة.

٧٢- وذكر احد المندوبين ان المهام التي انيطت بالمجلس المقترح حسبما ورد في الوثيقة هي مهام ضخمة وتحتاج الى الكثير من الجهد والعمل. ومن المؤكد ان المجلس المقترح اذا ما استطاع القيام بالمهام المرسومة له فانه سوف يؤدى خدمة جلى الى المنطقة. وخلص الى تأييد انشاء المجلس المقترح، على ان تكون مهمته حصرا هي جمع المعلومات والبيانات وتنسيقها وتجهيزها واعداد الدراسات واصدار النشرات والمطبوعات وتنسيق انشطة المنظمات والهيئات الاقليمية في المنطقة في مجالات المياه وتكون الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لدول غربي آسيا سكرتارية دائمة للمجلس.

(هـ) مؤتمر اللجنة الاقليمي الثاني للسكان

٧٣- قدمت الامانة التنفيذية هذا البند الفرعي واشارت الى المؤتمر الاقليمي الاول للسكان الذى عقد في عام ١٩٧٤ والذى اوصى بعقد مؤتمر مرة كل خمس سنوات بغية استعراض التقدم المحرز في ميدان السكان في بلدان المنطقة واصدار توصيات تسترشد بها اللجنة في تطوير برنامج عملها في هذا الميدان.

٥٧- وفي خلال المناقشة التي اعقبت ذلك ، شدد عدد من المندوبين ، على اهمية الموضوع ، وعلقوا على جوانب مختلفة من تقرير الخبراء . واشير الى ان اهمية استراتيجية الثمانينات لا ترجع فقط الى تحديدها للمشاكل التي تواجهها البلدان النامية ، وانما ترجع ايضا الى تحديدها للمسؤولية المنوطة بالبلدان المتقدمة تجاه تلك المشاكل ، وتعميق الوعي الدولي بها .

٥٨- ورغم ما بذل من جهود جديرة بالثناء فان الاستراتيجية المقترحة للمنطقة تحتاج الى مزيد من التفصيل بغية تحديد مواقف واضحة ازاء قضايا التنمية الاساسية التي تواجه المنطقة . وينبغي للاستراتيجية ، كشرط اساسي ، ان تعكس الخبرة الانمائية المكتسبة في كل بلد فيما يتعلق بالنمو والتحول الهيكلي للاقتصاد والتقدم المحرز في الميدان الاجتماعي ، وان تدرس هذه الخبرات والتحولات بالنسبة للثمانينات ، على كل من الصعيد الوطني والاقليمي . وبشكل خاص ، ينبغي ان تبرز الاستراتيجية اولويات اخرى ذات اهمية بالغة مثل تعزيز دور التجارة الخارجية في العملية الانمائية ، والتقليل من التفاوت في الدخل في البلدان الاعضاء وفيما بينها ، وتعبئة جميع المدخرات في الميدان الاقتصادي ، ودور القطاع العام في دفع عجلة التنمية والادخار .

٥٩- وينبغي ، ايضا ، ايلاء الاهتمام الكافي لدور التخطيط الانمائي ، وتعزيز الهياكل الاساسية الادارية وانشاء وتطوير المؤسسات اللازمة لضمان تنفيذ الاستراتيجية بنجاح .

٦٠- وتم التأكيد ايضا على انه ينبغي ان تعكس الاستراتيجية بجلاء الاثر السلبي الناجم عن النزاع العربي الاسرائيلي وارتباط النظام الصهيوني مع نظام السادات واستمرار احتلال الاراضي العربية وآثار ذلك على تقدم البلدان الاعضاء وتحقيق الرخاء فيها .

٦١- ورحب الامين التنفيذي بالملاحظات الهامة التي ابديت بشأن تقرير الخبراء . واوضح ان المناقشات الناشئة من الاهتمام الشديد بالموضوع قد اثارت بعض النقاط الاضافية الهامة التي تمكن زيادة بلورتها لجعل اراء الخبراء اكثر شمولا . وقال ايضا ان هذه النقاط الاضافية تمكن احالتها الى اللجنة التحضيرية التابعة للجمعية العامة للنظر فيها . وحث الامين التنفيذي المندوبين على احاطة وفودهم في مقر الامم المتحدة علما بهذه الآراء ، وذلك لتمكينها من المشاركة الفعّالة في المداولات التي تجرى على الصعيد العالمي .

٦٢- واتفق على تشكيل لجنة فرعية من رؤساء وفود اربعة من البلدان الاعضاء هي الاردن والبحرين والعراق والكويت تتولى اقتراح تعديل الوثائق الخاصة بالاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث والمعروضة على اجتماعات الدورة .

٦٣- وقدمت اللجنة الفرعية المذكورة تقريرها (E/ECWA/113) الى اللجنة في الجلسة السابعة للدورة ، وهو التقرير الذي اعتمد بعد ادخال بعض التعديلات عليه . ودعا تقرير اللجنة الفرعية الامانة التنفيذية لاتخاذ الخطوات المناسبة لتعديل الصيغة المقترحة للاستراتيجية بما يتمشى مع مقترحات تلك اللجنة ، كما طلب اليها اطلاع الدول الاعضاء على الوثيقة بعد اجراء التعديلات المطلوبة تمهيدا لعرضها على اللجنة التحضيرية التابعة للجمعية العامة .

الاحصاء، الى ان الامكانات المتوفرة للوحدة المختصة قد زادت بصورة محسوسة منذ انشائها في عام ١٩٧٥، والى انه قد رافق ذلك توسع في نشاطها. غير ان امكاناتها تبقى محدودة مقارنة باحتياجات الدول الاعضاء للخدمات الاحصائية. وذكر فيما يتعلق بالصناعة، ان اللجنة تركز على الصناعات الثقيلة التي من شأنها تعزيز التعاون الاقليمي. وبصدد انشاء مركز اقليمي للحاسبات الالكترونية ذكر انه قد تم الانتهاء من اعداد دراسة تمهيدية بشأن تطبيق تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية في بلدان مختارة في منطقة اللجنة. وهذه الدراسة هي بمثابة عمل تحضيري يسبق اقتراح انشاء المركز المذكور. وستحدد الخطوات اللاحقة في ضوء ملاحظات الدول الاعضاء. وحول دعم المراكز الوطنية المعنية بنقل التكنولوجيا وتطويرها، اشير الى ان الامانة التنفيذية على استعداد للمساهمة بقدر ما تسمح به مواردها.

٢- متابعة المؤتمرات العالمية للامم المتحدة على الصعيد الاقليمي والاجتماعات الاقليمية للجنة

٤٧- قدم الامين التنفيذي البند ٧ من جدول الاعمال بعرض موجز للوثيقة (E/ECWA/108) مبينا انه كان لنتائج المؤتمرات العالمية للامم المتحدة والاجتماعات الاقليمية للجنة انعكاسات على صعيد التعاون الاقليمي في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعليه، فقد رأى من المفيد اطلاع الدول الاعضاء على نتائج هذه المؤتمرات واثرها على المجالات ذات الاولوية في اعمال اللجنة. واكد فائدة ادراج هذا البند في جداول اعمال الدورات القادمة للجنة بغية رصد نتائج هذه المؤتمرات والاجتماعات، وتقييم آثارها واقتراح المتابعة اللازمة لها. ثم جرى تقديم البنود الفرعية الثمانية تحت هذا البند من جدول الاعمال.

(أ) مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية

٤٨- قدمت الامانة التنفيذية الوثيقة (E/ECWA/101) بعرض موجز لخلفية مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية والاعمال التحضيرية التي تمت في المنطقة على الصعيدين القطري والاقليمي. وقدمت عرضا للنتائج الرئيسية التي حققها هذا المؤتمر والاعمال المتابعة التي تمت حتى الآن. واشارت الامانة التنفيذية الى ان الجمعية العامة قد اقرت، بناء على توصية من المؤتمر، انشاء لجنة دولية حكومية عالية المستوى لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية، وامانة لدعم هذه اللجنة وصندوق مؤقت للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ بمبلغ لا يقل عن ٢٥٠ مليون دولار. واضافت ان هذه التوصيات تشكل جزءا لا يتجزأ من برنامج عمل معتمد يحدد المتطلبات اللازمة لاتخاذ اجراءات معينة على المستويات القطرية، وشبه الاقليمية، والاقليمية وما بين الاقاليم في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية.

٤٩- وتلت ذلك مناقشة حول هذا البند الفرعي اشار خلالها عدة مندوبين الى ان بلدانهم قد اشتركت على نحو فعّال في الاعمال التحضيرية لهذا المؤتمر. وقال احد المندوبين ان المؤتمر فشل في اتخاذ قرارات فعّالة وعملية يمكن ان تسهم في بناء وتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية المحلية للبلدان النامية وفي مساعدتها على تعبئة هذه القدرات من اجل استخدام العلم والتكنولوجيا في اغراض التنمية. واشار الى ان السبب الرئيسي وراء ذلك هو موقف البلدان الصناعية التي حضرت المؤتمر، الذي اتسم بالتصلب وعدم التعاون. واوضح ان بلده يؤيد انشاء الصندوق المؤقت لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية وان مساهمته في هذا الصندوق سوف يعلن عنها في الوقت المناسب.

٣٨- واشار مندوب آخر الى ضرورة تطبيق نتائج الدراسات حول موارد الطاقة ووضع دراسات حول استغلال الطاقة النووية والصخور الزيتية. وشدد على اهمية الصناعات الثقيلة وعلى اقامة مشاريع مشتركة في هذا المجال، كصناعة الحديد والصلب، والصناعات الهندسية، بالاضافة الى الصناعات الغذائية تحقيقا للامن الغذائي لدول المنطقة، والاستفادة من الدراسات الموضوعة من قبل الامانة الاقتصادية للجامعة العربية في حقل تشجيع التجارة الخارجية والانضمام الى عضوية السوق العربية المشتركة، وتشجيع اقامة مشاريع نقل واتصالات سلكية ولا سلكية مشتركة، وحول اشراك المرأة في مشاريع التنمية، وانعكاسات المشاريع الصناعية على البيئة.

٣٩- وطلب بعض المندوبين ادخال تعديلات على تسميات بعض الهيئات الرسمية والمناطق الواردة في وثائق اللجنة، ولا سيما ان تسبق عبارة " الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧" الاشارة الى قطاع غزة والضفة الغربية.

٤٠- وأبدى بعض المندوبين اسفهم للتأخير الذى حصل في تنفيذ قرار اللجنة رقم ٢٧ (د-٣) الداعي الى دراسة الاوضاع والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للشعب العربي الفلسطيني في منطقة غربي آسيا، وتمنوا ان يتم اعداد الدراسة المذكورة في الموعد الذى حدد لها. وبالنسبة الى الصعوبات المالية التي اعاقت تنفيذ هذا القرار، فقد اقترح عدد من المندوبين ان تقوم الامانة التنفيذية بدراسة امكانية تغطية جزء من نفقات الدراسة من حساب المساهمات المالية.

٤١- وفيما يتعلق بالقرار رقم ٢٨ (د-٣) حول تعداد الشعب العربي الفلسطيني، ابدى عدد من المندوبين ارتياحهم للاجراءات التي تمت لتنفيذ القرار. وارتأى احد المندوبين تشكيل لجنة استشارية من الدول الاعضاء للتعاون مع اللجنة في هذا الصدد. واقترح مندوب آخر ان يشمل التعداد الشعب العربي الفلسطيني الموجود خارج منطقة اللجنة وخاصة في امريكا اللاتينية، وقد اعترض مندوبان على هذا الاقتراح وطلبا ان يقتصر التعداد على منطقة غربي آسيا. وابدى احد المندوبين استعداد حكومته للتعاون مع اللجنة في هذه الدراسة عن طريق توفير البيانات الاحصائية المتاحة عن احصاء السكان الذى تم انجازه مؤخرا.

٤٢- وبصدد تنفيذ قرار اللجنة رقم ٦٧ (د-٦) المتعلق بانتقال مكاتب اللجنة الى بغداد، اوضح مندوب الجمهورية العراقية بأن الابنية المؤقتة لمقر اللجنة على وشك الانتهاء، كما ان الحكومة العراقية قد أمنت الاثاث والمعدات التي طلبتها الامانة التنفيذية، ووفرت ثلاثة ابنية لسكن موظفي اللجنة وخاصة موظفي فئة الخدمات العامة. وابلغ اللجنة ان الحكومة العراقية قد بدأت في بناء مدرستين عن طريق البناء الجاهز لاستقبال الطلبة في السنة الدراسية ١٩٨١/ ١٩٨٢. وستستوعب المدرستان حوالي ١٥٠٠ طالب وستكون الدراسة باللغتين الانجليزية

٣١ - وتطرق الأمين التنفيذى الى الصعوبات المتعلقة بطبيعة عمل اللجنة وخدماتها . وقال ان الاستفادة من هذه الخدمات تتفاوت بين الدول الأعضاء ،حتى أن بعضا منها لا يستفيد منها الا في حدود ضيّقة ،ويفوت على البعض الآخر حضور الاجتماعات والندوات التي تقيمها ،مما يقلل من أهميتها وينتقص من شمولية نتائجها . فضلا عن الصعوبة التي تواجهها الأمانة التنفيذية في الحصول على المعلومات والبيانات والاحصاءات الضرورية لتنفيذ برامج اللجنة . ويعود العامل الرئيسي في المشاكل التي تواجه اللجنة الى الظروف المحيطة بالتعاون الاقتصادى الاقليمي في المنطقة . وبالرغم من أن اللجنة معنية بالدرجة الأولى بدعم وتطوير التعاون الاقتصادى الاقليمي في المنطقة ،فان نشاطها الموجه الى المجالات القطرية هو الذى يحظى بالاهتمام الرئيسي من قبل بعض الدول الأعضاء . ولفت الأمين التنفيذى الانتباه الى أن حجم ومدى التعاون الاقليمي بين دول المنطقة هو قرار تتخذه تلك الدول ،وان السبيل الوحيد لتطوير أعمال اللجنة وتمكينها من النهوض على نحو تام بالمسؤوليات المناطة بها ،هو المشاركة الفعّالة من قبل الجهات المختصة في الدول الأعضاء في اعداد برامج اللجنة ومتابعة تنفيذها ،بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية والاقليمية المعنية .

٣٢ - وختم الأمين التنفيذى كلمته بالاعراب عن الثقة في أن انتقال مكاتب اللجنة في حزيران/يونيو ١٩٨٠ الى بغداد سيستهل عهدا جديدا تتجاوز به اللجنة مرحلة التأسيس الصعبة . وعبّر عن تقديره وامتنانه الى الحكومة اللبنانية لما قدمته من عون ومساعدة الى اللجنة طيلة مدة بقائها في مقرها المؤقت في بيروت .

٣٣ - وأدلى ممثلو مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية التابع لادارة الشؤون الدولية والاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ،وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ،ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ،ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ،والمجموعة الاقتصادية الاوروبية ،وجمهورية المانيا الاتحادية ،واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ببيانات عبّروا فيها عن استعدادهم لدعم جهود التنمية في الدول الأعضاء والتعاون مع اللجنة لهذا الغرض .

١ - تقرير عن نشاطات اللجنة

٣٤ - قدم الأمين التنفيذى البند السادس من جدول الأعمال باستعراض موجز لنشاط اللجنة من حيث التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل في سنة ١٩٧٩ ،ومتابعة القرارات الصادرة عن اللجنة ، ولا سيما القرارين ٢٧ (د-٣) و ٢٨ (د-٣) المتعلقين بالشعب العربي الفلسطيني . وقال ان التقرير المرحلي (E/ECWA/91) يستعرض ثلاثة عشر برنامجا فرعيا ،

اقتراح العراق الرامي الى انشاء صندوق عالمي لتقديم المساعدة الطويلة الأمد للبلدان النامية في مواجهة آثار التضخم تموله الدول الصناعية المتقدمة ،بغض النظر عن أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية ،بمقدار ما تصدره هذه الدول من تضخم سنوى الى البلدان النامية ، كما تساهم في تمويله دول منظمة الأوبك بمقدار الزيادة السنوية في أسعار النفط المصدر الى البلدان النامية .

٢٢ - وأكّد على أهمية الاطار العربي للعمل الاقتصادى ،وبالتالي على العمل الاقتصادى المشترك بين دول منطقة غربي آسيا ،وانعكاساته الايجابية لا على الدول الأعضاء فحسب ، بل على البلدان النامية أيضا والاقتصاد العالمي بشكل عام . وأبرز أهمية تطبيق استراتيجية موحدة للعمل الاقتصادى العربي المشترك من أجل استغلال أفضل للامكانات المتوفرة وضمان الأمن القومي وخاصة في مجالي الاغذية والتكنولوجيا ودعا الى توسيع نطاق المشاركة الفعلية للاقطار الأعضاء في تخطيط وتنفيذ برامج اللجنة لكي تأتي نشاطات اللجنة منسجمة مع متطلبات التنمية في منطقتها ومع الدور المرجو منها . ويمكن تأمين هذه المشاركة بالاستعانة بخبراء من هذه الأقطار ،على جميع المستويات ،في تنفيذ برامج اللجنة وفي تقديم المشورة الفنية وعن طريق التحديد الواضح لعلاقات اللجنة مع الأجهزة المختصة في الدول الأعضاء وتطوير هذه العلاقات .

٢٣ - وبعد ذلك تلا أمين سر اللجنة رسالة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كورت فالدهايم الى الدورة السابعة للجنة ،التي أعرب فيها عن شكره لحكومة العراق على ما أبدته من كرم باستضافتها دورة اللجنة للعام الثاني على التوالي . وأضاف أن هذه السنة ستشهد أيضا نقل مقر اللجنة الى بغداد ،الأمر الذى سيستهل مرحلة جديدة في خدمتها للمنطقة .

٢٤ - وذكر الأمين العام أن اللجنة تجتمع في وقت يواجه فيه المجتمع الدولي مشاكل حادة تهدد باحباط الجهود الرامية الى تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادى . وكتدبير لمواجهة هذا التحدى ،ستعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة خاصة في وقت لاحق من هذا العام لاعتماد استراتيجية انمائية دولية جديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث ، ولبدء جولة جديدة من المفاوضات حول قضايا كالتجارة والمواد الخام والطاقة والتنمية والنقد والتمويل . وستكون مداولات اللجنة ذات أهمية خاصة في هذا الشأن ،في ضوء توصيات خبراء التنمية في المنطقة .

٢٥ - وأوضح الأمين العام أنه قد اسندت الى اللجنة مهام جديدة على أساس قرار الجمعية العامة بتوسيع نطاق مسؤوليات اللجان الاقليمية في مجالات معينة منها رسم السياسات على الصعيد العالمي وتخطيط البرامج والتعاون التقني . وقال انه على ثقة من أن اضطلاع اللجنة بمزيد من المهام على هذا الأساس سوف يمكنها من أن تلعب دورا جوهريا في تطوير التعاون في المنطقة .

باء - جـــدول الأعمـــــال

١٩ - أقرت اللجنة في جلستها الثانية جدول الأعمال التالي بعد الموافقة على اقتراح وفد لبنان باستبدال البند الوارد في الوثيقة E/ECWA/89/Add. بمشروع قرار حول اعادة تعمير لبنان :

١ - افتتاح الدورة
٢ - انتخاب أعضاء المكتب
٣ - اقرار جدول الأعمال
٤ - تنظيم الأعمال
٥ - النظر في طلبات الدول الاعضاء في الأمم المتحدة والتي ليست اعضاء في اللجنة للاشتراك بصفة استشارية في الدورة السابعة للجنة
٦ - تقرير عن نشاطات اللجنة :
(أ) التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل
(ب) متابعة القرارات الصادرة عن اللجنة
(ج) متابعة تنفيذ قرارى الدورة الثالثة للجنة المتعلقين بالشعب العربي الفلسطيني
أولا - متابعة تنفيذ القرار رقم ٢٧ (د-٣)
ثانيا - متابعة تنفيذ القرار رقم ٢٨ (د-٣)
٧ - متابعة المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة على الصعيد الاقليمي والاجتماعات الاقليمية للجنة :
(أ) مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
(ب) المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية
(ج) عقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث
(د) انشاء المجلس الاقليمي للموارد المائية
(هـ) مؤتمر اللجنة الاقليمي الثاني للسكان
(و) الاجتماع الاقليمي التحضيرى لمؤتمر ١٩٨٠ العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة

الفصل الثالث

الدورة السابعة للجنـــــة

الفـد الحضور وتنظـــيم الأعمـــــال

٧ - عقدت الدورة السابعة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في فندق المنصور ـ ميليا ببغداد (الجمهورية العراقية) خلال الفترة من ١٩ الى ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٠.

٨ - وحضر الدورة مندوبون (٢) عن اعضاء اللجنة : المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الامارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العربية السورية، والجمهورية العراقية، وسلطنة عمان، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

٩ - كما حضر الدورة ممثلون عن منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة التالية: الأمانة العامة للأمم المتحدة (نيويورك)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الصحة العالمية، ومجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة.

١٠ - وحضر الدورة أيضا بصفة مراقب ممثلون عن المنظمات الاقليمية والحكومية التالية: جامعة الدول العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومركز التنمية الصناعية للدول العربية، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، والصندوق العراقي للتنمية الخارجية، والبنك الاسلامي للتنمية، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الاحصائية، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية.

١١ - واعتمدت اللجنة المقترحات التي تضمنتها الوثيقة E/ECWA/109 بعد تعديلها، لتنظيم اعمالها. وخولت الرئيس القيام، بالتشاور مع الأمين التنفيذي، بترتيب جدول الجلسات وتسلسل النظر في بنود جدول الأعمال.

---

(٢) للاطلاع على اسماء المشتركين في الدورة، أنظر الوثيقة E/ECWA/INF.26/Rev.1.

٣ - وفي الجلسة نفسها قررت اللجنة أن توصي المجلس الاقتصادى والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي :

" ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي ،

" ١ - يأخذ علما بتقرير اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا عن دورتها السابعة (E/ECWA/114) وبالتوصيات والقرارات الواردة في الفصلين الأول والرابع من التقرير المذكور ؛

" ٢ - يصادق على برنامج العمل والأولويات المنقح لعامي ١٩٨٠ - ١٩٨١ الوارد في الوثائق E/ECWA/90 و Corr.1 و Corr.2".